

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم اقتصادية
تخصص: مالية ونقود



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم اقتصادية
رقم:

عنوان الموضوع:

أثر تقلبات أسعار الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف الأستاذ:
- سعودي عبد الصمد

من إعداد الطالبة:
- بن زاوي هاجر

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د/ حجاب عيسى	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
د/ سعودي عبد الصمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
د/ قطوش عبد الحميد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2016 / 2017

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله

إلى من لا أتمنى من الدنيا سوى رضاها علي التي أعاننتني على مشقات الحياة وكانت
ملاذي الآمن أُمي

حفظها الله.

إلى شموع حياتي أختي فارس، عيسى وأخواتي دليلة، سمية وأمينة وأزواجهن عبد
الوهاب، سمير و نبيل.

إلى أعز أصدقائي.

إلى كل من يعرفني.

شكر و تقدير

بداية أشكر الله عز وجل على توفيقه ومساعدته لي لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفان وأسمى عبارات التقدير إلى أستاذي

المشرف " عبد الصمد سعودي "

الذي لم يبخل علي طيلة إنجاز هذا العمل بإرشاداته و توجيهاته السديدة، والذي كان لي نعم الدعم، خلال فترة انجازي هذا البحث.

وشكر خاص أتوجه به إلى جميع الأساتذة الأفاضل الذين قامو بتدريسي بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

إلى جميع عمال مكتبة باب الجامعة بالمسيلة وأخص بالذكر زوج أختي نبيل الذي ساعدني كثيرا في عملي هذا المتواضع.

وشكري الكبير إلى زميل العمل الذي ساعدني كثيرا في انجاز هذا البحث "سرايش إبراهيم" وأتمنى له دوام النجاح والتوفيق إن شاء الله.

و في الأخير أتقدم لزملاء الدفعة بخالص الشكر والامتنان على الأوقات الجميلة التي حضيت بها معهم.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الإهداء
	تشكر
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول و الأشكال
أ- و	المقدمة العامة
الفصل الأول : علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات	
03	تمهيد
04	المبحث الأول: الإطار النظري لميزان المدفوعات
04	المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات
05	المطلب الثاني: الاختلال و التوازن في ميزان المدفوعات
09	المبحث الثاني :الإطار النظري لسعر الصرف
09	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
10	المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف وأهم النظريات المفسرة له
14	المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف
17	المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات
17	المطلب الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية
19	المطلب الثاني: تخفيض العملة كآلية لتصحيح العجز (الاختلال) في ميزان المدفوعات
28	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: تطور عناصر ميزان المدفوعات للجزائر في ظل نظام التعويم المدار خلال الفترة (2000-2016)	
30	تمهيد
31	المبحث الأول: سياسة سعر صرف الدينار الجزائري
31	المطلب الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر
41	المطلب الثاني: تحليل تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (2000-2016)
44	المبحث الثاني: تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات

فهرس المحتويات

	الجزائري خلال الفترة (2016-2000)
44	المطلب الأول: تحليل أثر سعر صرف الدينار على الميزان التجاري خلال الفترة (2016-2000)
53	المطلب الثاني: اثر أسعار صرف الدينار على ميزان حساب رأس المال في الجزائر
64	المطلب الثالث: تحليل أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2015-2000)
68	خلاصة الفصل الثاني
69	خاتمة عامة
70	قائمة المراجع
76	قائمة الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
34	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1987- 1994)	(01-02)
41	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000- 2015)	(02-02)
45	تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)	(03-02)
51	تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	(04-02)
55	تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الدينار خلال الفترة (2000-2016)	(05-02)
58	تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2000- 2015)	(06-02)
61	تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2000- 2015)	(07-02)
64	تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000- 2015)	(08-02)

فهرس الأشكال البيانية

الصفحة	العنوان	رقم البيان
41	تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2016-2000)	(01-02)
46	تطورتطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2016-200)	(02-02)
51	تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2015-2000)	(03-02)
55	تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوافد للجزائر خلال الفترة (2015-2000)	(04-02)
58	تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2000- 2015)	(05-02)
61	تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2000- 2015)	(06-02)
64	أعمدة بيانية توضح دور كل من رصيد الميزان التجاري ورصيد رأس المال في الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2015-2000)	(07-02)

لقد أدى التوسع الملحوظ للمبادلات الدولية والذي ترافق مع التطور الهائل في وسائل الاتصال العالمية إلى ظهور عدة مشاكل على صعيد المالية الدولية.

وبما أن معظم الاقتصاديات مفتوحة على العالم الخارجي، وأمام هذه التغيرات المتسارعة ظهر موضوع سعر الصرف كأحد أهم الإشكالات التي تواجه الدول في رسم معالم مبادلاتها الخارجية، فهو يحتل حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية، حيث يعتبر الأداة الرئيسية في التأثير المباشر على الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، فهو الصورة التي تنعكس على الاقتصاد العام للدولة، الذي يقوم على علاقات اقتصادية مختلفة بين الدول، والتي تنتج عنها فوائض لدول وعجزات لدول أخرى، تعمل كلها على تحقيق توازن ميزان المدفوعات، ولذلك نجد أن مشكل تعديل ميزان المدفوعات، والبحث عن التوازن يعتبر أحد أهم القضايا الاقتصادية الشائكة التي تطرح نفسها بقوة أمام الفاعلين ومتخذي القرار في الإدارة الاقتصادية.

وغيرنا من هذه الدراسة، هو توضيح العلاقة الموجودة بين تغيرات أسعار الصرف والتوازن الخارجي، وإلقاء الضوء على الآثار المختلفة لسياسة سعر الصرف خاصة تلك الناتجة عن تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة والجزائر باعتبارها بلدا ناميا، عانى اقتصادها من أزمة حادة أدت إلى اختلالات كبيرة في التوازنات الكلية، نتجت عن انخفاض أسعار النفط خلال الثمانينات، الأمر الذي أوجب على الحكومة اتخاذ إصلاحات جذرية على الصعيد الداخلي والخارجي، حيث أن سياسة سعر الصرف أصبحت تصب في اتجاه تحقيق التوازن الخارجي مستعينة في ذلك بوصفة صندوق النقد الدولي، حيث أن سياسة سعر الصرف هي دائما محل اهتمام من طرف صندوق النقد الدولي، وأن معظم الدول التي تعاني اختلالا خارجيا وفي إطار سياسات التكيف الاقتصادي، حصلت على دعم مالي لموازن مدفوعاتها ضمن اتفاقات مبرمة مع منظمات دولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، بشرط التوجه نحو تحرير أسعار الصرف، وبالتالي إعادة توجيه معاملاتها الخارجية نحو معالجة اختلالها الخارجي.

وقد لعب صندوق النقد الدولي دورا هاما من خلال برنامج التصحيح الهيكلي التي كان يهدف من خلاله إلى تحرير العملة الجزائرية من القيود الإدارية في ظل اقتصاد يعتمد أساسا على قطاع المحروقات، ولا يملك مقابلا كفيلا بتغطية وتدعيم قيمة العملة من حيث الإنتاج وهو ما أثر بشكل جلي على القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، ومنه على هيكل ووضعية المبادلات الخارجية الجزائرية.

2- طرح الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف انعكست سياسة سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2016).

وحتى يتسنى لنا الإلمام والإحاطة بالموضوع المدروس من كل جوانبه يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما نقصد بسعر الصرف و ميزان المدفوعات و فيما تتمثل العلاقة بينهما؟
- ✓ هل توجد علاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وميزان المدفوعات الجزائري ؟

3-فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية:

- ✓ سعر الصرف هو عبارة عن قيمة العملة الوطنية مقابل عملة أخرى، وميزان المدفوعات هو سجل محاسبي سنوي يتولى تسجيل وتقييد مختلف العمليات الدولية، حيث أن سعر الصرف هو أداة فعالة في إعادة التوازن لميزان المدفوعات، و ذلك عن طريق سياسة الرقابة أو سياسة التخفيض.
- ✓ توجد علاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وعناصر ميزان المدفوعات بحيث تستجيب الصادرات الوطنية عند انخفاض سعر صرف الدينار بالإيجاب، ويجعل الإقبال على الواردات ضعيف بسبب ارتفاع أسعارها بالنسبة لأسعار الوطن، وبالتالي تحقيق فاض في

الميزان التجاري، وتوفير مناخ استثماري جيد لرؤوس الأموال الوافدة من الخارج بسبب انخفاض تكاليف الاستثمار وبالتالي تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

4- مبررات اختيار الموضوع :

تتمثل أهم المبررات التي أدت إلى اختيار الموضوع فيما يلي:

▪ محاولة معرفة انعكاس تقلبات سعر الصرف في العالم على تطور ميزان المدفوعات الجزائري.

▪ التطرق إلى وضعية الاقتصاد الجزائري من خلال تحليل عناصر ميزان المدفوعات، و استنتاج مدى ترابطه مع سياسة سعر صرف الدينار.

5-أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى:

❖ تسليط الضوء والكشف عن طبيعة العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وعناصر ميزان المدفوعات (الميزان التجاري، ميزان رأس المال، ميزان المدفوعات الكلي).

❖ معرفة أهم التطورات التي حصلت في سعر صرف الدينار وعناصر ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016).

❖ تقييم سياسة سعر صرف الدينار الجزائري في ظل المراحل المختلفة التي مر بها الاقتصاد وتفسير انعكاسها على ميزان المدفوعات في الجزائر.

6-أهمية الدراسة:

تعود أهمية الدراسة إلى الأهمية التي يكتسبها سعر الصرف من حيث التأثير والتأثر بميزان المدفوعات، حيث يحتل سعر الصرف دورا رياديا في تحقيق التوازن الاقتصادي، بالإضافة لكونه يمثل ظاهرة جد معقدة تستدعي إزالة بعض الالتباسات خاصة فيما يتعلق بالدينار الجزائري.

7- حدود الدراسة:

حددت الدراسة في إطار مكاني وزماني، حيث حصرت الدراسة في الجزائر قصد إبراز التأثيرات التي تحدثها تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، أما فترة الدراسة فقد شملت الفترة الزمنية من 2000 إلى 2016، حيث تستدعي الدراسة الأخذ بوضعية ميزان المدفوعات خلال نفس الفترات التي عرف فيها سعر صرف الدينار تغيرات.

8- منهج الدراسة:

استنادا إلى الموضوع المدروس من أجل الإجابة على الإشكالية اخترنا الأسلوب الوصفي والتحليلي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة، كسعر الصرف وميزان المدفوعات، والأسلوب التطوري والذي استعملناه في استعراض أهم تطورات سعر صرف الدينار وأرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال فترة الدراسة ليأتي الدور على المنهج التحليلي في تبيان مدى تأثير سعر صرف الدينار على أرصدة ميزان المدفوعات.

9- الدراسات السابقة:

منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1970-2009، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية دولية، الجزائر، 2012-2013.

حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2004-2005.

دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006.

محمد أمين بربري، سياسة التحرير التدريجي لدينار وانعكاساته على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2003)، مذكرة مقدمة

لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2004-2005.

بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار اصراف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، بدون سنة نشر.

9- موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

إن الدراسة التي نحن بصدد القيام بها ستقوم بتحليل العلاقة بين سعر الصرف، الميزان التجاري، ميزان رأس المال، ميزان المدفوعات، خلال الفترة 2000-2016، حيث أنه قلما نجد في الدراسات السابقة الجمع بين جل عناصر ميزان المدفوعات فقد جاءت في بحوث متفرقة، ويمكن ملاحظة أن أغلب هذه الدراسات استخدمت الجانب القياسي في الموضوع عكس هذه الدراسة التي ستقوم بإثبات انعكاس تغير سعر الصرف على عناصر ميزان المدفوعات عن طريق التحليل فقط. وبالتالي سيساهم ذلك في إيجاد العديد من العلاقات التبادلية بين عناصر ميزان المدفوعات التي تفسر العديد من الظواهر يعجز المنهج الكمي عن إثبات وجودها.

10- صعوبات الدراسة:

خلال إعدادنا لهذا الموضوع صادفنا العديد من الصعوبات منها، ضيق الوقت المخصص للدراسة، عمق الموضوع، نقص المراجع خاصة في الجانب التطبيقي، لكن بفضل الله استطعنا التغلب عليها.

11- هيكل الدراسة

تضمنت الدراسة فصلين تناول كل منها مايلي:

الفصل الأول الذي كان بعنوان علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات تضمن ثلاث مباحث من أهم ما جاء في المبحث الأول تعريف ميزان المدفوعات ومكوناته والاختلال والتوازن فيه، أما المبحث فتحدث عن مفهوم سعر الصرف، و أنواعه وأهم النظريات المفسرة

له، وسياسة سعر الصرف، وأخيرا جاء في المبحث الثالث علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات.

أما الفصل الثاني كان بعنوان تطور عناصر ميزان المدفوعات للجزائر في ظل نظام التعويم المدار للدينار خلال الفترة(2000-2016) وتم تقسيمه إلى مبحثين تضمننا سياسة سعر صرف الدينار الجزائري، العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2016)، وتم فيها محاولة تفسير تطور عناصر ميزان المدفوعات وربطها مع تطور سعر الصرف.

الفصل الأول

علاقة سعر الصرف

بميزان المدفوعات

تمهيد:

يعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات في وضع معالم سياستها الاقتصادية، وتعد سياسة سعر الصرف من أهم هذه السياسات لما لها من علاقة مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل رصيد ميزان المدفوعات إلى جانب دوره في إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث خصصنا **المبحث الأول** إلى ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته والتوازن والاختلال فيه أما **المبحث الثاني** فتناولنا فيه ماهية سعر الصرف فتطرقنا إلى المفهوم والأنواع ثم أنظمة الصرف والنظريات المفسرة له وأخيرا سياسة سعر الصرف.

بينما **المبحث الثالث** فقد تطرقنا فيه إلى سياسة تخفيض العملة وكذا تخفيض العملة كآلية لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: الإطار النظري لميزان المدفوعات

إن العلاقات الدولية تهيمن عليها الصفقات المالية كما يبينه تحليل ميزان المدفوعات حيث من خلاله يتم وضع السياسة الاقتصادية التي تضمن النمو وأصبح ميزان المدفوعات الأداة المفضلة في تحليل العلاقات النقدية والمالية الدولية.

المطلب الأول: ماهية ميزان المدفوعات

سنتطرق إلى بيان المقصود بميزان المدفوعات وإظهار مكوناته الأساسية.

أولاً: تعريف ميزان المدفوعات

هو سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدولة الأخرى في فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة¹. ويتضمن جانبين مهمين لكل صفقة تسجيل:

- إشارة (+) للدائن * تشمل إدخال صفقة تقلل أرصدة ضمن البلد.

- إشارة (-) للمدين * تكون مدفوعاتها ثنائية الأجانب².

ثانياً: المكونات الأساسية لميزان المدفوعات :

➤ **حساب العمليات الجارية:** وهو أهم الحسابات بميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية ويتكون من:

• الحساب التجاري السلعي "حساب التجارة المنظورة" الميزان التجاري:

أي كل ما تصدره الدولة وتستورده من السلع وتقع بنودها تحت مسمى الميزان التجاري السلعي.

• الحساب التجاري الخدماتي "حساب التجارة غير المنظورة":

ويشمل كافة الصادرات والواردات غير المنظورة من الخدمات وتشمل: خدمات الشحن،

التأمين، السياحة، خدمات الأصول المحلية العامة العاملة في الخارج والأصول الأجنبية العاملة

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية والتعامل بالعملة الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 17.

² خليل أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 200.

في الداخل، المدفوعات مقابل الخدمات الاستشارية المحلية من الدول الأجنبية والعكس صحيح، الفوائد التي تدفع أو تقبض مقابل قروض مالية سابقة، نفقات وإيرادات البعثات الدراسية¹.

➤ **حساب التحويلات الصافية:** وهو يعني بالتحويلات بدون مقابل سواء عينية أو مالية، وسواء خاصة (بين الأفراد) أو عامة (بين الدول)، وتكون بدون مقابل².

➤ **حساب رأس المال:** تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيراً في مراكز الدائنة والمديونية للدولة، وتنقسم إلى نوعين:

أ- **رؤوس الأموال الطويلة الأجل:** وهي التي تتجاوز السنة كالقروض الطويلة الأجل، والاستثمارات المباشرة، والأوراق المالية (أسهم وسندات) أي بيعها وشرائها من وإلى الخارج.

ب- **رؤوس الأموال قصيرة الأجل:** والتي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية القصيرة الأجل والقروض القصيرة الأجل.... الخ

➤ **حساب التسويات الرسمية:** يتكون من:

• **حساب صافي الاحتياطات الرسمية:** يسجل هذا القسم في ميزان المدفوعات صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية في أي سنة من السنوات وذلك بغاية إجراء التسوية الحسابية لصافي العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات:

أولاً: الاختلال في ميزان المدفوعات: عادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات والذي يؤدي عجزه إلى إضرار في الاقتصاد الوطني، مما يؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي.

❖ **أسباب اختلال ميزان المدفوعات:**

وتوجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل ولعل أهمها:

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 22-24.

² أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2015، ص 82.

1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: إذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل من يجب سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان.

2- أسباب هيكلية: متعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات) إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة¹.

3- أسباب دورية: تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي.

4- الظروف الطارئة: هي أسباب لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعات الدولة، كما في حالة الكوارث الطبيعية والحروب وتغير أذواق المستهلكين.

5- أسباب أخرى: مثل انخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج، لذلك تقدم هذه الدول على برامج للتنمية اقتصادية واجتماعية².

ثانيا : آليات تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات:

إن توازن ميزان المدفوعات يعني أن يتساوى الجانب المدين مع الجانب الدائن، وقد يحدث اختلاف بين الجانبين (دائن ومدين) ففي هذه الحالة يستوجب وضع الفرق بينهما تحت بند "السهو والخطأ"³، وهناك آليتين للتوازن في ميزان المدفوعات وهما:

1- آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية (التعديل الآلي): تركز هذه النظرية على الفرضيات التالية :

- ثبات أسعار الصرف، حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس، حيادية النقود، وجود مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة من الخارج⁴.

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 100-101.

² علي سعد محمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2011، ص ص 164-165.

³ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سبق ذكره، ص 29.

⁴ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص 123.

الفصل الأول: ----- علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية للدولة المذكورة مقارنة مع الدول الأخرى، وستترتب عن ذلك نتيجتين، أولهما انخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظرا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب وثانيهما هو ارتفاع في إيرادات الدولة من الخارج نظرا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة حدوث عجز في الميزان، فإن النتيجة ستكون العكس ولكنها ستقود إلى توازن الميزان أيضا.

غير أن التغييرات الحاصلة في الأسعار يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في أسعار الفائدة طبقا للنظرية الكلاسيكية وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات ففي حالة الفائض بمقدور البنك المركزي للبلد خفض سعر الفائدة على القروض الممنوحة نظرا لارتفاع السيولة المحلية، مما سيؤدي إلى تدفق الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية، أما الحالة الثانية (حالة العجز) فبإمكان رفع سعر الفائدة من أجل جذب الأموال الأجنبية إلى الداخل وعندها ستزداد السيولة في السوق المالية وإعادة التوازن للميزان¹.
أما في ما يتعلق بسعر الصرف فالدول التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها عادة ما تحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي تعرض عملتها المحلية في أسواق الصرف الأجنبية، والتي سيؤدي إلى انخفاضها في الأسواق المذكورة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية فيزداد الطلب على منتجات الدولة وهكذا تزداد صادراتها مقابل انخفاض في وارداتها نظرا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية، في هذه الحالة يعود ميزان المدفوعات إلى التوازن، أما في حالة وجود فائض في الميزان فإنه يحدث العكس².

¹ علي سعد محمد داود، مرجع سبق ذكره، صص 166-167.

² سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية، القاهرة، مصر، 1991، ص 106.

ب- آلية التسوية في ظل النظرية الكنزوية :

ينطلق الفكر الكنزي في تحليله لتوازن ميزان المدفوعات من فكرة أساسية وهي أن الاختلال يؤدي إلى تغير في حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل، معتمداً في ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية، فمن خلال المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد.

والذي يعبر عنه ب: **الميل الحدي للاستيراد = التغير في الواردات / التغير في الدخل**

أما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به نسبة التغير القومي إلى التغير الذاتي في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات دولة مع دولة أخرى، وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وميزان المدفوعات هي:

مضاعف التجارة الخارجية = $1 / \text{الميل الحدي للاستيراد} + \text{الميل الحدي للاستيراد}$ ¹.

ولذلك تتركز هذه النظرية على الفرضيات التالية: الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد، الأسعار مرنة ولكن في اتجاه تصاعدي فقط، وجود نظام صرف ثابت، **ففي حالة الفائض**، لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محلياً يزداد، وهو ما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات بفضل أثر الميل الحدي للاستيراد، وبالتالي يميل الفائض إلى الزوال تدريجياً.

أما في حالة العجز فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محلياً ينخفض، مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحاً بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الانخفاض في الدخل، وبفضل الميل الحدي للاستيراد، يؤدي إلى انخفاض الواردات، وهكذا يميل العجز إلى الانخفاض ومنه العودة إلى حالة التوازن².

¹ زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي والعلاقات الإقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004، ص 77.

² أمين صيد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 125-126.

المبحث الثاني : الإطار النظري لسعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية الحساسة، لما له تأثير كبير على توازن الاقتصاد الكلي من خلال علاقته بنمو رصيد ميزان المدفوعات .

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

إن تداخل العلاقات الاقتصادية والنشاط الاقتصادي بين دول العالم، والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة، أدى إلى وجود ما يسمى سعر الصرف.

أولاً: تعريف سعر الصرف

هو نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة آخر، وتعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها¹.

ثانياً: أنواع سعر الصرف

➤ **سعر الصرف الاسمي** : يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية دون إبراز القوة الشرائية للعملة. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى قسمين :

- **سعر صرف رسمي**: أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية.
- **سعر صرف موازي**: وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا الأمر يؤدي إلى إمكانية وجود أكثر من سعر صرف رسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد².

➤ **سعر الصرف الحقيقي** : يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية. ويكون كالتالي:

$$CTR = \frac{CTN / P_{dz}}{1\$ / P_{us}} = \frac{TCN \cdot P_{us}}{P_{dz}}$$

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص104.

² الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 96.

الفصل الأول: ----- علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

CTR: سعر الصرف الحقيقي، CTN: سعر الصرف الاسمي، P_{us} : مؤشر الأسعار بأمريكا، P_{dz} : مؤشر الأسعار بالجزائر¹.

➤ **سعر الصرف الفعلي:** يعرف سعر الصرف الفعلي بأنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة من العملة الأجنبية².

➤ **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ويمكن إيضاحه بالعلاقة التالية³:

$$CTRE = \sum_p \frac{X_0^p(e^{pr})_i / X_0^p(e^{pr})_0}{(P_0^p / P_0^r) / (P_i^p / P_i^r)} \times 100$$
$$CTRE = \sum_p Z_p \left\{ \frac{(e^{pr})_1}{(e^{pr})_0} \times \frac{(P_1^p / P_1^r)}{(P_0^p / P_0^r)} \right\} \times 100$$
$$CTRE = \sum_p Z_p IRER_{pr} \times 100$$

حيث $(e^{er})_0$ $(e^{er})_t$ سعر صرف عملة البلد p بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي INER. مؤشر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

➤ **سعر الصرف التوازني:** هو الذي يتحدد وفق قوى العرض والطلب بعيدا عن تدخل السلطات الحكومية لتحقيق توازن داخلي وخارجي، لكن هذا السعر يتطلب سوق صرف فعال ومنظم⁴.

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف و أهم النظريات المفسرة له

أولا: أنظمة سعر الصرف

نميز بين نوعين أساسيين من الصرف وهما نظام الصرف المرن ونظام الصرف الثابت.

➤ **أنظمة الصرف الثابت:** لقد ارتبط هذا النظام بقاعدة الذهب عبر مراحل تطورها

المختلفة كنظام الذهب الكامل full gold stand ثم نظام سبائك ورغم هجر قاعدة

¹ عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره، ص 105.

² محمد أمين بريري، سياسة التحرير التدريجي لدينار وانعكاساته على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2004-2005، ص ص 105-106.

³ عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره، ص 106.

⁴ حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قسنطينة ، 2004-2005، ص 63.

- الذهب في مطلع سبعينيات القرن الماضي فإن الصرف الثابت لم ينته بل استمر في تصنيفاته الحديثة¹. وفي ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:
- أ- **الربط بعملة واحدة:** وهو يتمثل في الربط أو التثبيت في تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية، مقابل إحدى العملات الارتكازية والتي تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار.
- ب- **الربط بسلة من العملات:** عادة ما يتم اختيار العملات انطلاقاً من عملاء الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص كما هو شأن الدينار الإماراتي، أو الربط حالياً باليورو باعتباره امتداداً لسلة العملات المكونة للإيكو سابقاً².
- ج- **ضمن هوامش معينة:** قد يسمح لسعر صرف العملة بالتحرك ضمن هوامش ضيقة، في حال ما إذا كانت هذه العملة تملك نزعة لتجاوز هذه الهوامش المحددة فإن الحكومة تتدخل من أجل المحافظة على سعرها ضمن الهوامش المحدد.
- **أنظمة الصرف المرنة (العائم):** تتميز هذه الأنظمة بقابليتها للتعديل، ومن أنواعها:
- أ- **التعويم المدار:** تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.
- ب- **التعويم المستقل (الحر):** وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب قوى السوق³.

¹ عبد الحسين جليل الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 27.

² بوعلام مولاي، سياسة سعر الصرف في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 13.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

ثانيا: أهم النظريات المحددة لسعر الصرف:

✓ نظرية تعادل القوة الشرائية: **parité des pouvoirs d'achat**

تقوم نظرية الاقتصادي كاسل على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق بلد آخر، وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذا الأخير حسب سعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل¹.

✓ نظرية تكافؤ أسعار الفائدة:

طورت من طرف كينز سنة 1923 وترتكز هذه النظرية على سلوك التحكم الذي يعمل على تحديد الفوارق ما بين أسعار الصرف الفورية والآجلة، بحيث أن المتعامل الذي له الخيار ما بين حيازة أصل محلي أو أصل أجنبي يهتم بثلاث عوامل: معدل العائد المحلي، معدل العائد الأجنبي وسعر الصرف بين العملتين، ولهذا فإن اختيار حيازة الأصل الأجنبي يتم عن طريق حساب عائدته المحمول بسعر الصرف، وهذا حتى يكون مقارن مع العائد المحلي الذي يعبر عنه بالعملة الوطنية.

✓ نظرية كفاءة السوق:

هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، معدل التضخم،... الخ. حيث تكون السوق الكفاء:
كل المعلومات الجديدة تحدث تأثيرا هائلا على أسعار الصرف الآنية والآجلة.
تكاليف المعاملات ضعيفة وتغيرات أسعار الصرف عشوائية².

✓ نموذج مندل وفليمينج:

حاول كل من مندل وفليمينج معرفة دور كل من السياسة النقدية والمالية في ضمان التوازن الداخلي والخارجي في حالتها الثابتة والصرف المرنة.

¹ مايا فنتي، العولمة المالية وأثرها على نظام الصرف، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص ص 124-126.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

❖ **في حالة الصرف الثابت:** عندما تقوم السلطات النقدية بإتباع سياسة نقدية توسعية سوف يتبع ذلك انخفاض معدل الفائدة الداخلي r ، حيث يصبح أقل من مستوى معدل الفائدة الأجنبي r^* ، ويؤدي ذلك إلى خروج رأس المال إلى الخارج للاستفادة من معدل الفائدة الأعلى في بقية العالم. انطلاقاً من العجز الذي يحدثه على مستوى حساب رأس المال، يعمل خروج رأس المال في ظل نظام الصرف الثابت على تقلص احتياطات الصرف الرسمية لهذا البلد بشكل يتقلص معه عرض النقود من جديد يتبعه ارتفاع معدل الداخلي (جلب رأس المال إلى داخل البلد) والعودة إلى مستواه السابق عند معدل الفائدة الأجنبي. وعليه تبدو السياسة النقدية أكثر نجاعة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات انطلاقاً من قدرتها على إثارة تدفق رأس المال من وإلى داخل هذا البلد.

بالمثل، يمكن تحليل الدور الذي تلعبه السياسة المالية. إذا أرادت السلطات العامة إتباع سياسة مالية توسعية يميزها ارتفاع في عجز الميزانية فإن ذلك سوف يعمل على رفع معدل الفائدة الداخلي (لأن السلطات تصبح مستعدة لدفع مستوى أعلى للفائدة مع تزايد العجز)، وبما أن هذا الأخير يصبح أعلى من معدل الفائدة الأجنبي (r أكبر من r^*)، فإن ذلك سوف يعمل على تدفق رأس المال إلى داخل هذا البلد بشكل يحدث فائضاً على مستوى حساب رأس المال. ويؤدي هذا الفائض إلى زيادة احتياطات الصرف الرسمية بشكل يزيد من عرض النقود يتبعه انخفاض في معدل الفائدة الداخلي حتى يعود من جديد إلى مستواه السابق عند معدل الفائدة الأجنبي. وخلص مندل وفليمينج إلى أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية في تحقيق توازن ميزان المدفوعات في حين تكون السياسة المالية ذات فعالية أكبر نسبياً في تحقيق التوازن الداخلي.

❖ **في حالة الصرف المرن:** إذا قامت السلطات النقدية بإتباع سياسة نقدية توسعية فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض معدل الفائدة الداخلي يتبعه خروج لرأس المال (لأن العائد على رأس المال في الخارج يصبح أعلى من العائد في الداخل). انطلاقاً من العجز الذي يحدثه على مستوى حساب رأس المال، يعمل خروج رأس المال في ظل نظام الصرف المرن على انخفاض

سعر صرف العملة الوطنية بشكل يشجع الصادرات ويحد من الواردات، فيؤدي ذلك إلى ظهور فائض في الحساب الجاري يعوض النقص في خروج رأس المال. وبالتالي تكون السياسة النقدية فعالة في تحفيز النشاط الاقتصادي داخليا بينما يعمل سعر الصرف على ضمان توازن ميزان المدفوعات. أما إذا قامت السلطات العامة بإتباع سياسة مالية توسعية عن طريق العجز، فإن ذلك سوف يؤدي ظهور فائض في حساب رأس المال إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية يتبعه تزايد الواردات وتقلص الصادرات مما يؤدي إلى حدوث عجز في الحساب الجاري. وهكذا تبدو السياسة المالية غير فعالة بالنظر إلى ما تسببه من تدهور في ميزان المدفوعات¹.

المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها السلطات النقدية، ويمكن إعطاء نظرة عامة حول الأدوات والوسائل المستخدمة فيها، وذكر أهم أهدافها فيما يلي:

أولاً: مفهوم سياسة الصرف: هي مجموع الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر الصرف للعملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي².

ثانياً: أهداف سياسة سعر الصرف: تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

1- **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى تكوين ما يسمى بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983 وتتلخص هذه الظاهرة في المراحل التالية:

- انخفاض في مستوى تنافسية المؤسسات وتضاعف الأرباح
 - تمكن المؤسسة من ترشيد أداء الإنتاج في المدى المتوسط وتحقيق عوائد إنتاجية.
 - تتمكن المؤسسات من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.
- 2- **تخصيص الموارد:** يؤدي وصول السلطات النقدية لسعر الصرف الحقيقي إلى عدة نتائج

إيجابية نذكر منها:

¹ الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص ص 268-270.

² محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 10.

الفصل الأول: ----- علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

- جعل الاقتصاد أكثر تنافسية ، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير .
 - تقليل عدد السلع التي تم استيرادها، وزيادة الإنتاج المحلي لسلع التي كانت تستورد (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها.
- 3- توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف الحقيقي دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فتوجد حالتين له هما:
- انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي ينتج عنه ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) وبالتالي تنخفض القدرة الشرائية للعمال(انخفاض الدخل الحقيقي)
 - انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) الذي ينتج عنه انخفاض القدرة التنافسية، فيؤدي بدوره إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثماراتها.
- 4- تنمية الصناعات المحلية : يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية¹.

ثالثا: أدوات سياسة سعر الصرف: لتنفيذ هذه السياسة تستعمل السلطات الأدوات التالية:

- 1- تعديل سعر الصرف: لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها، هذا في حالة نظام سعر الصرف الثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام صرف عائم، فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة. وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي.
- 2- استخدام احتياطات الصرف: في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة، تلجأ السلطات النقدية عند انهيار عملتها ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية،

¹ علي بوعبد الله، أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014 ص 101-103.

الفصل الأول: ----- علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية، أما في ظل نظم الصرف العائمة، تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها، إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة الكثيفة.

3- استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة¹.

4- الرقابة على الصرف: يقصد به إشراف الدولة وتحكمها في عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه، ولذلك فإن الدولة لا تتيح للأفراد حرية التعامل بالصرف الأجنبي بيعة وشراءً، وإنما تقوم الدولة ذاتها بذلك عن طريق تحديد التعامل بالصرف الأجنبي بالشكل الذي يحقق الأغراض والأهداف التي تتوخاها من مثل هذا التحديد².

أ- وسائل الرقابة على الصرف: تتعدد وسائل الرقابة على الصرف نذكر منها ما يأتي³:

✓ تحديد استيراد السلع من الخارج بقدر معين، بحيث يتم ربط الاستيراد بالحصول على موافقة من السلطات ذات العلاقة.

✓ تجريد الأموال الأجنبية الموجودة في الدولة بمنع تحويل رؤوس الأموال المودعة لديها.

✓ إصدار شهادات للمصدرين بقيمة السلع المصدرة بالعملة الأجنبية بحيث يمكنهم بيعها إلى المستوردين الذين يحصلون على العملة الأجنبية من البنك المركزي مقابل هذه الشهادات، وهذا يتم من خلاله ضمان استخدام حصيلة الصادرات في تسديد أثمان الاستيراد.

✓ إنشاء صندوق الموازنة الذي يدخل السوق كمشتري للنقد الأجنبي أو بائع له لتفادي تغيرات أسعار صرف العملة المحلية.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 62-64.

² فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوارق، الأردن، 2001، ص 221.

³ المرجع نفسه، ص ص 123-126.

المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

من بين السياسات اللازمة للقضاء على الاختلالات وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات سياسة تخفيض العملة وأثرها على إعادة التوازن على إعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال منهج المرونات، الاستيعاب والمنهج النقدي لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة

يعد التخفيض من بين وسائل تصحيح ميزان المدفوعات، وذلك بهدف تحقيق أو إلغاء العجز في ميزان المدفوعات، لذا فإنه لمن الجدير بالذكر من الأسس العملية والعلمية التي يركز عليها التخفيض من خلال مفهومه شروط نجاحه، آلية عمله.

أولاً: ماهية التخفيض:

يتمثل التخفيض في التغيير القانوني بالنقصان لقيمة العملة، معنى ذلك أن البلد المعني بالتخفيض يقوم برفع عدد وحدات العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو بنقص عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية، في كلتا الحالتين فإن التخفيض يعني تحسن قيمة العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية.

وهو قرار تتخذه السلطات العمومية أو النقدية، إما بصفة معن عنها مسبقاً- التخفيض الصريح- أو ضمناً.

التدهور: يتمثل التدهور في انخفاض قيمة العملة تلقائياً كنتيجة لأوضاع سوق الصرف الأجنبي وميزان المدفوعات، ويمكن أن يؤدي إلى آثار إيجابية وسلبية¹.

ثانياً: شروط نجاح عملية خفض قيمة العملة الوطنية :

لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة يجب توفر الشروط التالية²:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.

¹ مايا فتني، مرجع سبق ذكره، ص ص 205-206.

² عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص ص 120-121.

- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة بإجراءات مماثلة للتخفيض.
- استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير والأمنية الضرورية للتصدير.
- الاستجابة لشرط مارشال- ليرنر مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح.

ثالثا: الآثار المترتبة على آلية تخفيض قيمة العملة الوطنية :

1- **على الميزان التجاري** : يظهر أثر التخفيض على الميزان التجاري إيجابيا بامتصاص العجز أو تقليصه بصفة ملموسة من خلال تأثيره المتوقع في ظل شروط معينة على تقليص قيمة الواردات ورفع قيمة الصادرات، بحيث أن الواردات المقيمة بالعملة الأجنبية ترتفع أسعارها بالعملة المحلية مما يتسبب في انخفاض الطلب عليها سواء تم الدفع بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية، والعكس بالنسبة للصادرات بحيث سترتفع القيمة الكلية بالعملة المحلية والأجنبية، الأمر الذي يدفع الأجانب إلى زيادة طلبهم على المنتجات المحلية والمصدرين إلى زيادة الكميات المصدرة لترتفع في النهاية القيمة الكلية للصادرات.

2- **على حساب رأس المال**: يمكن أن يؤثر التخفيض إيجابا على هذا الحساب من خلال تأثير التخفيض على اتجاه حركة رؤوس الأموال، ذلك أنه عند توقع تخفيض قيمة العملة المحلية، فإن ذلك سيسرع من خروج رؤوس الأموال سواء كان ذلك بسبب المستوردين الذين سيسارعون إلى تسوية مدفوعاتهم بالعملة الأجنبية، تفاديا لخسارة الصرف إلى التغطية في سوق الصرف الأجل و/أو بسبب المستثمرين الأجانب اللذين سيقومون بنقل أو تحويل أرباحهم إلى بلدانهم، مما سيؤثر سلبا على حساب رأس المال، لكن أثر التخفيض وخاصة إذا كان معدله مقبولا، فإن

خروج رؤوس الأموال سيتوقف أو ينخفض بصفة ملموسة لتبدأ بذلك حركة تحويل ودخول رؤوس الأموال إلى البلد المخفض، مما قد يتسبب في ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية وبالتالي يتحسن حساب رأس المال في النهاية¹.

المطلب الثاني: تخفيض العملة كآلية لتصحيح العجز (الاختلال) في ميزان المدفوعات

أدى التخلي عن قاعدة الذهب إلى التخلي عن آلية التعديل الذاتي لميزان المدفوعات من خلال حركة دخول وخروج رؤوس الأموال والذهب، ولقد ظهرت تحاليل تعتمد على آليات تصحيح من خلال مدخل المرونات، الاستيعاب والمدخل النقدي.

أولاً: معالجة العجز في ميزان المدفوعات من منظور منهج المرونات - المنهج التقليدي -

ينسب منهج المرونات نظرياً إلى روبنسون عام 1938 استجابة للحاجة النظرية في تكيف ميزان المدفوعات بموجب أسعار صرف أكثر مرونة وقد كانت طروحات روبنسون متأثرة بأفكار المدرسة الكلاسيكية التي تستخدم أدوات التحليل الجزئي فقد جاء منهج المرونات تطبيقاً مباشراً لتحليل التوازن الجزئي لمارشال على أسواق منفصلة الصادرات والواردات، وعلى افتراض أن تحركات رأس المال هي مستثناة من التحليل، فإن فائض الواردات بالنسبة إلى قيمة الصادرات سوف يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات وهنا يمارس التخفيض في سعر الصرف دوراً في تغيير سعر الصادرات والواردات بحيث يتم زيادة عرض الأولى وتقليل الطلب على الأخيرة.

ويباشر التخفيض في سعر الصرف دوره في إحداث تحسن في ميزان المدفوعات من خلال تغيير مستوى الأسعار للسلع المحلية نسبة إلى السلع الأجنبية في كلا من الأسواق المحلية والأجنبية مما يشجع على استبدال السلع الأجنبية المستوردة بالسلع المحلية في عمليات الاستهلاك والإنتاج كما أنه يزيد الطلب الخارجي على الصادرات لانخفاض أسعارها هذه المرونة صاغها مارشال بدالته الخطية ليعطي إحدى أهم شروط نجاح التخفيض في إحداث تحسن ميزان المدفوعات.

¹ مايا فتني، مرجع سبق ذكره، ص ص 216-217.

أ-دالة مارشال الخطية:

يشترط مارشالضمان تحقق: مجموع مرونتي الصادرات والواردات تتجاوز الواحد صحيح،
و يعبر عنها رياضيا بـ: $nx+nm>1$ حيث أن: مروونات الطلب على الصادرات $nx=$ ،
ومروونات الطلب على الواردات $nm=$

ويمكن التعبير رياضيا عن علاقة مروونات الصادرات والواردات وأثرها في إحداث التحسن في الميزان التجاري وفق الصيغة التالية:

$$\Delta Bf = V_{fx} \frac{ex(nx-1)}{Ex+nx} + V_{fm} \frac{nm(em+1)}{nm+em} > 0$$

حيث أن :

ΔBf : التغير في الميزان التجاري، V_{fx} : قيمة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية،

V_{fm} : قيمة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية، ex : مروونات عرض الصادرات المحلية على

افتراض أنها لا نهائية، em : مرونة عرض الواردات الأجنبية، nx : مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات، nm : مرونة الطلب المحلي على الواردات¹.

ب-آلية تأثير تخفيض سعر الصرف من منظور منهج المروونات:

يمكن لأن نوجز آلية التأثير على الميزان التجاري في الحالتين التاليتين :

أ- **حالة العجز**: بإحداث تخفيض في قيمة العملة الوطنية، فإن ذلك يؤدي إلى إحداث تغيرات على مستوى أسعار كل من الصادرات والواردات، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو منخفضة من وجهة نظر غير المقيمين، فيزداد الطلب عليها وتزداد الصادرات نتيجة لذلك، في حين أن أسعار الواردات مرتفعة من وجهة نظر المقيمين فينخفض طلبهم عليها، وبالتالي فإن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة وانخفاض الواردات، وهو ما ينتج عنه تلاشي العجز في الميزان التجاري.

ب- **حالة الفائض**: بإحداث رفع قيمة العملة الوطنية، بحيث أن أسعار الصادرات تبدو غالية بالنسبة لغير المقيمين، فينخفض طلبهم عليها بينما أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة

¹نواز عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي ، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 97-63.

للمقيمين، فيزداد طلبهم عليها، أي أن الرفع في قيمة العملة يؤدي في النهاية إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، الشيء الذي يؤدي تدريجياً إلى تلاشي الفائض.

وتأثير تخفيض سعر الصرف في واقع ميزان المدفوعات لا يكون فوراً، إذ أن هناك تأخراً زمنياً بين تخفيض سعر الصرف، وتغير رصيد ميزان المدفوعات من العجز إلى الفائض¹.

ثانياً: تصحيح العجز في ميزان المدفوعات من منظور منهج الاستيعاب:

يعرف الاستيعاب على أنه مجموع نفقات الاستهلاك والاستثمار، وقد أثبت ألكسندر Alexander (1952) أن رصيد ميزان المعاملات الجارية ليس نتيجة للفرق بين الواردات والصادرات فقط، بل استنتج أن العجز في هذا الحساب يمكن أن يكون ناتجاً عن الفرق بين الدخل والنفقات، حيث بين أنه وفي وضع تضخمي، فإن التخفيض في قيمة العملة يفسر بأنه تضخم الأسعار الداخلية على مستوى الدخل والنفقات التي تؤثر بدورها على الميزان التجاري. وحسب اقتراب الاستيعاب، فإن أثر التخفيض على حساب المعاملات الجارية يتحقق كما يلي: إن التخفيض يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المتبادلة وإعادة تخصيص الموارد لصالح قطاع التصدير، هذا التغيير سينعكس على مستوى استيعاب السلع والخدمات.

ينطلق هذا الأسلوب من مجموعة من المبادئ هي:

- حالة التوظيف غير الكامل، أي هناك موارد عاطلة.
- خضوع الإنتاج في الدول المشتركة في التبادل لظروف التكاليف الإنتاجية بمعدلات واحدة نتيجة لزيادة الإنتاج الكلي.
- ثبات أسعار السلع والأجور الاسمية ومعدلات الفائدة وغيرها من المتغيرات النقدية.
- اعتماد الصادرات على الإنتاج الجاري، وليس على المخزون.
- وجود كميات مناسبة من الاحتياطات النقدية الدولية.
- يركز هذا المنهج على المتغيرات الاقتصادية الكلية (كالتاج، والتشغيل، الاستثمار... الخ)

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 171-172.

أ-الصياغة الرياضية لمنهج الاستيعاب

ينطلق هذا المنهج من قواعد كثرية تتمثل في معادلة الدخل الوطني التالية:

$$PNB=C+IP+G+X-M.....1$$

بحيث PNB الناتج الوطني الخام، C: الاستهلاك، IP: الاستثمار الخاص، G الانفاق الحكومي، X: الصادرات من السلع والخدمات، M: الواردات من السلع والخدمات.

يمكن تعريف الناتج الوطني الخام (PNB) على أنه مجموع النفقات الداخلية أو الاستيعاب الداخلي (C+IP+G)، والفائض أو العجز الصافي للميزان التجاري (X-M).

$$Y+A+B2$$

حيث:Y:الدخل الوطني PNB،A: الاستيعاب المحلي (C+IP+G).

B: رصيد الميزان التجاري(X-M) ومن العلاقة 2 يستلزم أن $B=Y-A$

$$B=Y-A3$$

وعليه فإن العلاقة 3 تفسر الاختلال في ميزان المعاملات الجارية كاختلال بين الاستيعاب المحلي والدخل الوطني، أو أنه اختلال في القطاع الخارجي، أو على أنه فائض في الاستيعاب المحلي مقارنة بالدخل الوطني.

إذا ولتحقيق فائض في ميزان المعاملات الجارية، لابد أن يكون الناتج الوطني مرتفعاً نسبياً مقارنة بالاستيعاب المحلي (Y-A) .

كما يمكن اعتبار الناتج الوطني الخام عبر المداخل وفق العلاقة التالية:

$$PNB=C+SP+T+Tr.....4$$

حيث: SP الادخار الخاص، T : الضرائب، Tr : التحويلات الجارية من الخارج.

من العلاقة 1 و4 نحصل على :

$$C+IP+G+X-M=C+SP+T+Tr$$

و منه :

$$(X-M-Tr)= (SP-IP)+(T-G)^2.....5$$

ويأجيز أدق، فإن هذه المقاربة الكينزية للامتصاص (الاستيعاب)، تعتبر أنه في حال إذا كان الميزان الخارجي يسجل عجزاً، وفي ظل توفر شروط مارشال ليرن، فإن بلوغ التوازن الخارجي يتم في هذه الحالة عن طريق زيادة الدخل بفعل المضاعف، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستيراد، ومنه العودة إلى الوضع التوازني¹.

ب- أثر تخفيض سعر الصرف في متغيرات منهج الاستيعاب:

اعتبر مؤيدو منهج الاستيعاب أن العجز في ميزان المدفوعات يحدث بتراجع الاحتياطات الدولية نتيجة لتجاوز مدفوعات المقيمين بالعملة الأجنبية لمستوى المقبوضات من العملات الأجنبية. وهذه الحالة هي النتيجة الطبيعية لاختلال العلاقة في متغيرات منهج الاستيعاب التي وردت بالمعادلة الأساس له وهي: $A=Y-A$

وهو يصف حالتي العجز والفائض في ميزان المدفوعات من خلال العلاقة الكلية ما بين الدخل (Y) والإنفاق (A) مهملاً بذلك مكونات الإنفاق وتوزيعه وهذا هو الاختلاف الأساس عن منهج المرونات، فمنهج الاستيعاب يعتمد على أسلوب التحليل الكلي وليس الجزئي.

وفي ظل اقتصاد مفتوح فإن عناصر الاستيعاب تشمل المتغيرات (C, G, I) هي التي تحدد مقدار المدفوعات الأجنبية على السلع والخدمات المستوردة في حين يحدد (Y) حجم المقبوضات الأجنبية من السلع والخدمات المصدرة، فتؤدي زيادة عناصر الاستيعاب على الدخل على حالة العجز في الحساب الجاري في حين تعمل حالة تفوق الدخل على الاستيعاب على إحداث فائض في ميزان الحساب الجاري.

وعليه يمكن كتابة المطابقة الأساسية لمنهج الاستيعاب من خلال الوجه الآخر لمتغيرات

$$B=RF-PF: \text{منهج الاستيعاب معبرا عنها بقيمة العملات الأجنبية كما يلي}$$

B = ميزان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، RF = المقبوضات الإجمالية من

العملات الأجنبية، RT = المدفوعات الإجمالية بالعملات الأجنبية

¹ المرجع نفسه، ص 177-180.

الفصل الأول: ----- علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

أن نتيجة الفرق ما بين RF، PF تشير إلى فائض ميزان المدفوعات إذا كانت نتيجة الطرح موجبة، وإلى عجز إذا كانت سالبة ويكون الفائض هنا ناجما عن بيع العملة الأجنبية بالعملة المحلية وهذا يعني ضمنا عنصر إضافة الدخل القومي (Y). ويحدث العكس في حالة العجز إذ يعمل المقيمون أو الأجانب على بيع العملة المحلية واستبدالها بالعملة الأجنبية لغرض تمويل مشترياتهم من الخارج وهذا يعني ضمنا عامل دفع عناصر الاستيعاب (A) باتجاه تفوقها على (Y) الدخل، فزيادة الدخل تظهر حالة تراكم الاحتياطات المالية لدى السلطات النقدية وفي حين تظهر تفوق عناصر الاستيعاب حالة استنزاف للاحتياطات المالية لدى السلطات النقدية نتيجة لتجاوز الاستهلاك لمستوى الدخل. ومن أجل معالجة العجز في ميزان المدفوعات لابد من زيادة المقبوضات وتقليل المدفوعات من العملات الأجنبية والعكس صحيح في حالة الفائض، إلا أن تصحيح الفائض لا يعد مشكلة من وجهة نظر منهج الاستيعاب بل على العكس يعد وضعاً مرغوباً به.

وإذا تناولنا حالة العجز التي هي محط اهتمام منهج الاستيعاب نلاحظ أنها تتولد في تجاوز الإنفاق الكلي لمستوى الدخل الكلي وعليه لتصحيح العجز في الحساب الجاري هناك طريقتان :

✓ إتباع سياسة تهدف إلى زيادة الناتج.

✓ إتباع سياسة تهدف إلى تخفيض الإنفاق.

ثمة ترابط وتداخل قوي بين الدخل والإنفاق، فالزيادة في الدخل تحدث زيادة في الإنفاق الكلي تعتمد في حجمها ومقدارها على مقدار الميل الحدي للاستيعاب (الإنفاق) وبهذا يكون الأثر النهائي للتخفيض معادلاً للفرق بين الزيادة في الدخل والزيادة المقابلة في حجم الاستيعاب¹.

¹ نواز عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007، ص ص 94-

ثالثاً: تصحيح العجز في ميزان المدفوعات من منظور المنهج النقدي:

ظهر في منتصف السبعينيات على يد الاقتصادي جونسون وهو يعالج مشكلة الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال إبراز الدور الهام والفعال للسياسة النقدية، وأن هذا الاختلال هو نوع من الاضطرابات المرتبطة بالاختلال في العرض والطلب المرتبط بالكتلة النقدية، وعليه معالجة الخلل تتم من خلال العمل على زيادة أو نقصان حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق. و يعتمد هذا المنهج على مجموعة من الفرضيات هي :

- ميزان المدفوعات المعالج خاص باقتصاد وطني صغير نسبياً، منفتح على الاقتصاد العالمي و يسوده نظام صرف ثابت.
- يركز هذا المنهج النقدي على الآثار الطويلة الأجل لتغيرات السياسة النقدية، وانعكاساتها على مشكلة التكيف في ميزان المدفوعات.
- يعتبر المنهج النقدي أن حركات رؤوس الأموال، تلعب دوراً كبيراً في وضعية العجز والفائض في ميزان المدفوعات.

أ-الصياغة الرياضية للمنهج النقدي: ومنطلق المنهج النقدي أن : $SB=RMIN+BC$ حيث:
 SB : رصيد ميزان المدفوعات، $RMIN$: صافي الاحتياطات النقدية الدولية، BC : ميزان رأس المال الطويل الأجل.

يرتبط صافي الاحتياطات النقدية الدولية بشكل دالي بسوق النقد الوطني عن طريق الفرق بين العرض والطلب على النقود أي: $+F(D_m-O_m)RMIN$ حيث D_m : حجم الطلب على النقود O_m : حجم عرض النقد.

ويعني ذلك أن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يتوقف على مقدار الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من النقود، ومن جهة أخرى فإن حجم الطلب على النقود يتوقف على مجموعة من العوامل هي: الدخل، المستوى العام للأسعار، وسعر الفائدة.

$$D_m = F(Y, P, I) \text{ حيث } Y: \text{الدخل، } P: \text{المستوى العام للأسعار، } I: \text{سعر الفائدة.}$$

الفصل الأول: ----- علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

بينما عرض النقود، يتوقف على مضاعف خلق الودائع والائتمان المحلي وصافي الاحتياطات النقدية الدولية، أي:

$$O_m = m_p(CL + RMIN) \text{ حيث: } m_p: \text{ مضاعف خلق الودائع، } CL: \text{ الائتمان المحلي.}$$

ويشكل الائتمان المحلي، وصافي الاحتياطات النقدية الدولية القاعدة النقدية للبلد
أي: $B_m = CL + RMIN$

ومن ذلك فإن المعادلة: $O_m = m_p(CL + RMIN)$ تدل على أن الكتلة النقدية المعروضة تساوي إلى مضاعف خلق الودائع مضروبا في القاعدة النقدية المشكلة أساسا من الائتمان المحلي، وهو تحت تسيير السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي، الذي يمكنه تقليصه أو الزيادة فيه من خلال أدوات السياسة النقدية، وصافي الاحتياطات النقدية الدولية.
إذا ومن خلال المعادلات السابقة يظهر لنا مايلي:

✓ أن رصيد ميزان المدفوعات يرتبط وبشكل كبير بصافي الاحتياطات النقدية الدولية، وبما أن الاحتياطات النقدية هي دالة الطلب على النقود وعرضها، فإنه يمكن القول أن رصيد ميزان المدفوعات يتوقف أيضا على عرض وطلب النقود.

✓ إذا كان $D_m > O_m$ أي وجود فائض في عرض النقود، يعني ذلك أن يكون التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية سالبا وبالتالي يصبح رصيد ميزان المدفوعات سالبا.

✓ إذا كان $D_m > O_m$ أي عرض النقود أقل من الطلب عليها، يعني ذلك أن التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية يكون موجبا، وبالتالي رصيد ميزان المدفوعات كذلك موجبا.

✓ وفي حالة ما إذا كان عرض النقود مساويا للطلب عليها، فتكون النتيجة ان رصيد ميزان المدفوعات يكون معدوما¹.

ب-آلية تصحيح الاختلال الخارجي عبر المنهج النقدي:

عند القيام بعملية تخفيض في قيمة العملة يعادل الاختلال الخارجي وفق المنهج

النقدي عبر مايلي:

¹ حاتم سامي عفيفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 155-156.

الفصل الأول: ----- علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

في المرحلة الأولى يؤدي التخفيض إلى ارتفاع الأسعار المحلية، وفي حالة العجز يكون لزاماً على البنك المركزي تقليص حجم النقود المعروضة إلى درجة بحيث ينمو فيها عرض النقود بمعدل أقل من معدل نمو الطلب عليها، ونتيجة لذلك تصبح الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأشخاص أقل من المستويات المرغوب الاحتفاظ بها، ويؤدي هذا إلى اختلال السوق النقدية بسبب وجود فائض في الطلب على النقود من طرف الأشخاص المقيمين، وهذا ما يجعل هؤلاء الأشخاص يلجئون إلى سحب ما يمكن أن يكون لديهم من أرصدة نقدية بالخارج، إضافة إلى قيامهم ببيع السلع والخدمات والأصول المالية إلى غير المقيمين، مع تخفيض إنفاقهم على شراء السلع والخدمات والأصول المالية من الخارج، والنتيجة النهائية هي زيادة الصادرات من السلع والخدمات وانخفاض واردات السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى تسوية الاختلال.

أما في حالة الفائض، فعلى البنك المركزي أن يعمل على زيادة عرض النقود عن طريق أدوات السياسة النقدية، بحيث يصبح العرض النقدي أكبر من الطلب النقدي وتزداد بذلك الأرصدة النقدية لدى الأفراد إلى مستوى أعلى مما كان يجب أن يكون، وأمام هذا الوضع فإن المقيمين يرغبون في إنفاق الزيادة في أرصدتهم النقدية على شراء السلع والخدمات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى نقصان الكتلة النقدية المعروضة في السوق، ومنه زيادة الواردات والاتجاه نحو التوازن¹.

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 184-185.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر سعر الصرف أحد أهم الأدوات التي يمكن عن طريقها إعادة التوازن في ميزان المدفوعات وهذا عن طريق الرقابة على الصرف، حيث يجب على الدولة المتبعة للسياسة السابقة الذكر تبني سياسة اقتصادية صارمة تحاشيا لما لها من آثار سلبية قد تأزم وضع ميزان المدفوعات، إضافة إلى تغيير أو تعديل العملة الوطنية.

فسياسة تخفيض قيمة العملة من أهم أدوات سياسة سعر الصرف وأكثر استعمالا بين الدول النامية، وأحد أهم الركائز التي تتبني عليها وصفات المؤسسات النقدية الدولية والتي تدعو بموجبها الدول الطالبة لبرامج التعديل الهيكلي لتطبيقها للخروج من دائرة الاختلالات الاقتصادية الكلية وخاصة فيما يتعلق بالعجز في ميزان المدفوعات.

الفصل الثاني

تطور عناصر ميزان المفاهيم
للجرائم في ظل نظام التحويل المتعدد
للدينار خلال الفترة (2000_2016)

تمهيد

تعدد الظواهر الاقتصادية أدى بمعظم الدول إلى تطبيق سياسات اقتصادية، ومن أهم هذه السياسات، سياسة سعر الصرف، والجزائر كباقي دول العالم تحاول من خلال سياسة سعر صرفها، التأثير الايجابي على توازن ميزان المدفوعات، من هنا يمكن التطرق إلى أهم النقاط الأساسية لسياسة سعر صرف الدينار الجزائري مع تحليل العلاقة التي تربط هذه السياسة مع ميزان المدفوعات الجزائري وسيتم تقسيم الفصل إلى مبحثين هما:

- المبحث الأول: سياسة سعر صرف الدينار الجزائري
- المبحث الثاني: تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2016)

المبحث الأول: سياسة سعر صرف الدينار الجزائري

عرفت تسعيرة الدينار الجزائري والصراف تطورات هامة بسبب سياسات سعر الصرف المتبعة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ويمكن تلخيصها في مراحل من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تطور سياسة الصرف في الجزائر

يمكن عرض تطورات سياسة الصرف في الجزائر من خلال عرض مختلف أنظمة الصرف التي تم إتباعها منذ الاستقلال عبر النقاط الآتية:

أولاً: تطور نظام الصرف للفترة (1962-1986)

كان سعر الصرف في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة مرتبطاً بمنطقة الفرنك الفرنسي، حيث كان قابلاً للتحويل داخل هذه المنطقة، وكان النظام الاقتصادي متدهوراً نظراً لقلة الكفاءات المسيرة والمنتجة¹. وبعدها أصبح الدينار هو العملة الرسمية للبلاد بعد 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية والذي حدد بنسبة من الذهب قدرت 0,18 غرام، وقد بقي سعر الصرف ثابتاً مقابل الفرنك الفرنسي²، إلى غاية سنة 1969 أصبح مساوياً إلى 1.25 فرنك فرنسي ثم 0.888 فرنك فرنسي خلال الفترة الممتدة بين 1969 و1973³. وفيما يلي تفصيل ذلك في مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: نظام الربط بعملة واحدة 1962-1973: شهدت هذه المرحلة عدة تطورات في نظام صرف الدينار يمكن إبرازها في النقاط التالية:

1- بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال انتمت الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي .

¹ Ahmed henni, Economie de l'Algérie Indépendante, ENAG, algérie, 1991, p26.

² راجع القانون 64-11 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 10/04/1964 -

³ HOCIENCE ben issad, ajustement et expériences structurels, algereditionalain.alger, 1993, p 92.

2- خطورة الوضعية استدعت ردة فعل سريعة من أجل حماية الاقتصاد، فتم تطبيق الرقابة على الصرف في مرسوم مارس 1963 الذي قلص قابلية تحويل الفرنك الفرنسي الجزائري* . في 1964 جسدت الجزائر حقيقة سيادتها الوطنية، بإنشاء الدينار الجزائري كعملة وطنية وتبنت نظام صرف ثابت مربوط لعملة واحدة هي الفرنك الفرنسي ومستقر عند 1 دج = 1 فرنك فرنسي، بقي هذا الارتباط مدة 5 سنوات ليحدث تحول نوعي تمثل في عدم إتباع فرنسا ومجاراتها في تخفيض عملتها في أوت 1969، لتبقى العلاقة ثابتة عند 1 دج = 1.25 فرنك فرنسي وهذا من 1969 إلى 1973. لتظهر عدم قدرة الدينار على عكس واقع اقتصادي مزدهر، وعلى الرغم من ذلك فقد بقي الدينار ظاهريا محافظا على قيمته¹.

المرحلة الثانية: الربط بسلة عملات 1974-1986: مع إدخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي وإلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971 فإن قيمة الدينار الجزائري أصبحت ابتداء من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة دولية** وعلى أساس معاملات ترجيح مرتبطة بالواردات، في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني، وكان الهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، وبالتالي فإن قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوضعية الاقتصادية والمالية الداخلية. واستعمل الدولار كعملة عبور بين الدينار وباقي عملات السلة².

ونظرا للعوائد البترولية المعتبرة (ارتفاع الأسعار البترولية لسنة 1973) وفي ظل احتكار الدولة للتجارة الخارجية، فإن سعر صرف الدينار ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية وهذا ما جعل بواذر السوق السوداء تظهر شيئا فشيئا، ومع بداية الثمانينات عرف

* سنة 1967 خرجت الجزائر من منطقة الفرنك بعد أن طبقت فرنسا للجزائر قانون الاستثمارات الأجنبية فيها والاستثمارات الفرنسية في الخارج.

¹ لخضر عزي، السوق الموازية و تدهور الدينار الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية العدد 14 ، 2004.

**الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الشلنغ النمساوي، الجنيه الإسترليني، الكورون النرويجي، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي،

الكورون السويدي، الفرنك السويسري، البيطاس الأسبانية.

² أمين صيد، مرجع سابق، ص 258

الاقتصاد الجزائري ظاهرة توسع سوق الصرف الموازي، وقد شاع انتشارها مع بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري¹.

ثانيا: سياسة سعر صرف الدينار في الفترة (1987-2000):

أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا في هذا المجال للسوق العالمية، وقد أدى هذا الوضع إلى محاولة إدخال إصلاحات جذرية في مختلف المجالات أي التوجه إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة وبعد ذلك أصبح الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج².

أ- تطور نظام الصرف في الجزائر في الفترة (1987-1994)

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي كانت ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية³. وقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار بطريقتين هما:

1- الانزلاق التدريجي: قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب وطبقت هذه الفترة من نهاية 1987 إلى أيلول 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4،9 دج/دولار في نهاية سنة 1987 إلى 17.7 دج/دولار في نهاية مارس 1991، واستقر معدل صرف الدينار عند هذا المستوى طيلة الأشهر الستة التالية، قبل اعتماد التخفيض الصريح طبقا لما اتفق عليه مع صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقية "stand-by".

¹ محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية الواقع و التحديات، جامعة الشلف، 2004، ص 325.

² شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 160.

³ محمد بربري أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، ملتقى دولي بعنوان أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 20-02-2006، ص 4.

2- التخفيض الصريح: اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية أيلول 1991 قرارا بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار الأمريكي ولقد استقر سعر صرف الدينار لغاية شهر ماي 1994، وقبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي بتاريخ: 10/04/1994 وبدون سابق إنذار أجرى تعديل طفيف لم يتعدى 10% تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994، وذلك بنسبة 40%، وبهذا القرار أصبح سعر الصرف الدينار 36 دينار للدولار¹.

الجدول رقم (01-02): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار 1987-1994

الفترة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
1دج/1دولار	4.9	6.73	5.91	12.2	17.8	22.5	22.5	36

المصدر: بنك الجزائر

ب- تطور نظام الصرف في الفترة (1994-2000)

انطلاقا من بداية التسعينات وفي إطار اتفاقها مع صندوق النقد الدولي، بدأت الجزائر التقليل التدريجي من الرقابة على الصرف، وكذا القيود المفروضة على التجارة الخارجية²، حيث تم تغيير تدريجي لوجهة تحديد الدينار وفق قواعد العرض والطلب، بداية في أواخر سنة 1994، ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين:

1- نظام جلسات التثبيت:

إن التثبيت الإداري أو التسعير الإداري (fixing) هو نظام للتسعيرة بالمزاد، مركز على حلقات دائمة تضم ممثلي البنوك التجارية برئاسة البنك المركزي، ولقد امتد هذا النظام من 01/01/1994 إلى غاية 31/12/1995، وشهدت هذه المرحلة التخلي عن النظام المحدد إداريا لقيمة الدينار ونظام سعر الصرف الثابت والدخول في نظام التعويم، وأصبح سعر الصرف الناتج عن حصص التثبيت كمشبه سعر صرف حقيقي محدد بآليات قوى السوق (العرض والطلب)، ويسمح بتوحيد سوق الصرف كما تعتبر جلسات التثبيت بمثابة مرحلة

¹ كريم جودي، السياسات النقدية في الدول العربية، إصدارات معهد صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2000، ص 314.

² صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996، ص 153.

انتقالية للوصول في النهاية إلى وضع سوق صرف ما بين البنوك، ويكون ذلك بحصص يومية ينظمها البنك المركزي قبل تحديد معدلات الدينار القصوى، كما يمكن أن تتم في دورة واحدة أو عدة دورات وحسب تلبية عرض البنك المركزي للطلب المعبر عنه في السعر الأولي والذي حسبه تصدر أوامر الشراء وسعر التوازن المحدد خلال الحصة لصالح كل الصفقات في ذلك اليوم أخذا بعين الاعتبار بعض المعايير:

الموارد الناتجة عن تصدير المحروقات، احتياطات الصرف، وطلبات البنوك...
ويقوم بنك الجزائر عند كل جلسة أثناء اليوم الواحد بعرض مبلغ من العملات الأجنبية معبرا عنها بالدولار الأمريكي ليتم التعبير عن سعر الصرف المراد الحصول عليه¹.
لقد سمحت هذه العملية بالتخلي عن العملة الصعبة لصالح البنوك التجارية من أجل تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي².

2- سوق الصرف بين البنوك

كان من نتائج المرحلة السابقة خلق سوق الصرف ما بين البنوك* وهو السوق الذي يتم فيه المعاملات على العملات الصعبة، ينشط فيه بنك الجزائر والبنوك التجارية التي تتدخل من أجل تلبية طلبات الزبائن، وتحسين مردودية خزائنها بالدينار الجزائري والعملات الأجنبية، وقد جرت المعاملات الأولى في هذا السوق في 2 جانفي 1996، لكن الملاحظ أن هذا السوق هو سوق ضيق لأن العرض يتأتى بشكل شبه كلي من البنك المركزي، حيث يتحكم بنك الجزائر في الحصيلة من العملات الأجنبية، لأن أغلبها متأتية من عائدات المحروقات التي لا تزال تحت سيطرة بنك الجزائر، بالإضافة إلى ضعف حصيلة الصادرات خارج المحروقات، لهذا فسعر الصرف التوازني لا يلخص تفاعل قوى العرض والطلب وإنما هو تلخيص لسياسة سعر الصرف المعرفة من طرف بنك الجزائر.

¹بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار اصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، بدون سنة نشر، ص 252.
² نعمان سعدي، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و نقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998، ص 102.
*وذلك بالتنظيم 95-08 المؤرخ في ديسمبر 1995 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 5، السنة 33، 21/01/1996، ص 19.

تدعمت هذه الفترة بإنشاء مكاتب للصرف في سبتمبر 1996*، تمكن الجمهور والمتعاملين من تلبية حاجاتهم من العملات الأجنبية¹.

وقد تميز سعر الصرف بالثبات النسبي خاصة بالنسبة للفرنك الفرنسي إلى غاية سنة 2000 وذلك:

لوجود مخزون واحتياطي صرف بكمية كافية لدى بنك الجزائر خلال هذه الفترة فالصدمات البترولية لسنتي 1998 و1999 أدت إلى نقص مستوى احتياطي الصرف، مما شكل ضغوط واجهت سعر الصرف وأدت إلى انخفاض الدينار ب 35% بالنسبة للدولار بين أكتوبر 1998 وأكتوبر 2000.

إتباع سياسة نقدية مناسبة في إطار التبادل التجاري للعملة الوطنية، لأن أي انزلاق تضخمي بسبب سوء تسيير العملة يؤدي إلى انخفاض العملة الوطنية².

3- نظام الرقابة على الصرف ما بعد صدور القانون (10/1990):

لقد عرف هذا النظام قفزة نوعية في الجزائر مع بداية التسعينيات، وخاصة مع صدور قانون النقد والقرض (10/1990) الذي أعطى بعدا جديدا لمفهوم الرقابة ويتماشى مع اختيار اقتصاد السوق.

حيث منحت بموجب هذا القانون صلاحيات مستقلة للبنك المركزي فيما يتعلق بحسن إدارة السياسة النقدية وتنظيم عمليات الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الجزائر لتمويل نشاطاتهم الخاصة، وقد حدد القانون (03/90) المؤرخ في 1990/09/08 بدقة شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر في شكل استثمارات وإجراءات تحويلها إلى الخارج مع المداخيل الناجمة عنها³.

*لكنه لم يتم العمل الفعلي بها.

¹حنان لعروق، مرجع سبق ذكره، ص 150.

²مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نمذجة اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 31-32.

³أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص 277 .

وأعقب صدور هذا القانون عدة نصوص قانونية تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية، من بينها النظام رقم 92-04 الصادر بتاريخ 22 مارس 1992 المتعلق بشروط وقواعد تنفيذ مراقبة الصرف، والتي يمكن حصر أهم هذه القواعد والشروط في¹:

- يجب تمويل الأموال من وإلى الجزائر عن طريق الأوساط المتعددة.
- يتمتع بحق التمويل شخص كان طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح للمقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى الوسائط المعتمدة.
- تمر عملية تمويل الصادرات والواردات مهما كانت طبيعتها عبر عملية توظيف لدى إحدى البنوك المعتمدة، ولا يمكن لهذه الأخيرة أن ترفض عمليات التوظيف متى تضمنت العقود الشروط النقدية والتنظيمية المطلوبة، كما يقوم الوسيط بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة للاستيراد ضمن شروط محددة من طرف بنك الجزائر.
- يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة وتحويلها إلى رصيده بالعملة الصعبة، ويقوم بمنحه مقابل الرصيد المتبقي بالدينار.

وفي سبيل تطوير الوضع التنافسي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، عملت الحكومة على تحرير الأسعار حيث وصلت سنة 1994 نسبة 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك، وقد تزامن ذلك مع انتهاج السياسة النقدية لسياسة سعر صرف مرنة، وقد ألزم التحول الجديد للاقتصاد الجزائري (الاتجاه نحو اقتصاد السوق) على ضرورة تشجيع حركة التجارة الخارجية وتفعيل حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي سبيل الوصول إلى هذه الأهداف وافقت الجزائر في سبتمبر 1997 على تطبيق المادة الثامنة لمبادئ صندوق النقد الدولي والمتعلقة بقابلية تحويل الدينار لتلبية حاجيات المعاملات الجارية في ميزان المدفوعات.

¹الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 224.

والمتتبع لنظام الصرف الجديد (ما بعد قانون 10/90) يلاحظ أن قابلية تحويل الدينار الجزائري مرت بثلاث مراحل هامة¹:

أ- **المرحلة الأولى:** بدأت مع تحرير المدفوعات المتعلقة باستيراد السلع سنة 1994، إذ سمح لكل متعامل اقتصادي (جزائري أو أجنبي) القيام بعملية استيراد سلع أو خدمات مع شرط توفر التوطين المصرفي.

ب- **المرحلة الثانية:** انطلقت من سنة 1995 أين تم الترخيص باقتناء العملة الأجنبية في سبيل تلبية حاجيات التعليم والصحة بالخارج مع تبرير تقني للمتعامل. وبذلك تطورت عملية تحرير المبادلات غير المنظورة.

ج- **المرحلة الثالثة:** فقد بدأت مع أكتوبر 1997 أين تم السماح للمسافرين للخارج والمقيمين في التراب الوطني بحق شراء العملة الصعبة بقيمة 150 يورو في السنة.

ثالثا: سياسة سعر صرف الدينار في الفترة (2000-2016):

تمكنت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 و2015 من إعادة تقويم مؤشرات اقتصادها الكلي وإنهاء هذه الفترة في وضعية خارجية مريحة، وبالتالي أزيح ثقل المديونية عن كاهل الجزائر والتفتت إلى تنظيم سياساتها الاقتصادية، وكجزء من السياسة الاقتصادية تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم العناصر التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة.

الوضعية الاقتصادية للجزائر خلال الفترة (2000-2016): شهدت الجزائر عدة تطورات انعكست على وضعيتها الاقتصادية الخارجية والداخلية، وفي هذا السياق وقبل تحليل تطور سياسة سعر صرف الدينار يجب معرفة، تطور ديون الجزائر وأهم البرامج الاقتصادية التي تم انجازها في الألفية الجديدة.

1- الديون الخارجية والداخلية للجزائر: إن الجزائر كانت قد قررت لدى إطلاق أول برنامج تموي خماسي استباق موعد تسديد ديونها الخارجية العمومية والخاصة (الدين التجاري) بشكل يسمح لها بتخفيف هذا العبء المالي الثقيل الذي قد يؤدي إلى ركود النمو الاقتصادي، وبذلك

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص 284.

تمكنت الجزائر من تخفيض ديونها الخارجية العمومية (نادي باريس)* من 20.4 مليار دولار سنة 2000 إلى 11.6 مليار دولار في 2005 ثم إلى 0.5 مليار دولار في 2010 و374.5 مليون دولار نهاية 2013 ، ويتعلق الأمر بجهد مالي استثنائي حيث أرفقه تسديد جزء هام من الدين التجاري (نادي لندن)** المستحق لدى دول شريكة، لكن في نفس الوقت كان لابد أيضا من التحكم في الميول إلى المديونية الداخلية جراء تمويل مشاريع التنمية المحلية والضغط المترتب عن زيادة أجور الموظفين في سياق سادته ضغط على مستوى الاقتصاد الكلي نجم عن عمليات هائلة لسحب الأموال من الخزينة، وهكذا سمح بالتسيير المالي الرشيد الذي تبنته الجزائر بالتحكم في هذه المديونية العمومية الداخلية التي انخفضت لتصل 14.7 مليار دولار فقط في 2013¹.

2- البرامج الاقتصادية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة (2000-2015): تعتبر هذه البرامج من أهم التغيرات التي حدثت في الجزائر، وجاءت لإعطاء نفس ودفعة جديدة للاقتصاد وقد تجسدت في:

أ- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): عبر هذا البرنامج عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة توسعية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز الاستثمارات العمومية الكبرى بعد التجربة المريرة التي مر بها الاقتصاد الجزائري².

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): في سنة 2005 تم بعث برنامج دعم النمو الاقتصادي و تضمن محورين رئيسيين الأول يقوم على بعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار لتدعيم البنية التحتية و تنشيط القطاعات الاقتصادية أما الثاني فيقوم على التحكم في الإنفاق الجاري للحفاظ على استقرار كتلة الأجور ولقد أعتبر هذا

*هو عبارة عن مجموعة غير رسمية من الدول الدائنة التي تسعى لإيجاد حلول ملائمة لل صعوبات التي تواجهها الدول المدينة لسداد ديونها.
**على عكس نادي باريس نادي لندن ليس له وجود صريح أو أهمية، ففي بعض الأحيان تجتمع لجان خاصة تضم بعض المصارف الرئيسية الدائنة في الحالات التي تكون فيها الدولة المدينة غير قادرة على السداد للبحث معها عن عقد اتفاق ينظم التزاماتها من جديد

¹[www.aps.dz](http://www.aps.dz/ar/economie/1944-2000-2013)، <http://www.aps.dz/ar/economie/1944-2000-2013>، 02-04-2017، الساعة 10:30 صباحا.
²نادية بولوري، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 215.

البرنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر بحكم المبالغ المخصصة له و الذي أدى إلى نمو حجم الاستثمار العمومي بنسب مرتفعة بلغت في متوسطها 2%¹.

أ- برنامج توظيف النمو (2010-2014): ويتضمن هذا البرنامج أهداف تتلخص في ثلاث محاور رئيسية هي²:

✓ تهيئة الإقليم وتنمية البنية الأساسية.

✓ دعم التنمية البشرية وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية.

✓ تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

د- برنامج توظيف النمو (2015-2019): يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 143-302 وعنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية بعنوان برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019³. وتتخلص أهدافه في:

✓ برنامج استثمارات عمومية بمبلغ 22.100 مليار دينار، أي ما يعادل 280 مليار دولار.

✓ استهداف معدل نمو سنوي 7% خلال الخماسي المقبل 2015-2019.

✓ وضع برنامج خاص للتنمية لفائدة ولايات الجنوب.

✓ اتخاذ الحكومة تدابير للحد من الضغط الجبائي.

✓ تطوير صيغة الشراكة بين القطاعين الخاص والعمومي من خلال وضع إطار قانوني.

رغم كل هذه التدابير والاقتراحات التي برمجت من أجل برنامج التنمية ما بين 2015-2019 إلا أنه تم تجميد كل العمليات التي لم تتطرق عن طريق الإرسالية المستعجلة بتاريخ 03 أوت 2015 من المديرية العامة للميزانية وذلك راجع إلى التدهور الكبير لسعر صرف الدينار وفي سعر البترول الذي يعتبر الممول الوحيد للاقتصاد الوطني الجزائري.

¹ زهير بن دعاس و شافية كتاف، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي و مخاطر تفشي الضغوط التضخمية (حالة الجزائر)

(2001-2014)، مؤتمر دولي أيام 11، 12، 13 مارس 2015، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص 17.

² نادية بولورغي، مرجع سبق ذكره، ص 220.

³ راجع القانون رقم 14-10 المؤرخ في 2014/12/30 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 121، العدد 78، ص 41.

المطلب الثاني: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2016):

إن أسعار صرف الدينار مقارنة بالعملات الصعبة الرئيسية تتحدد بطريقة مرنة على مستوى السوق البيئية (سوق ما بين البنوك) للصرف على أساس ظروف العرض والطلب وفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، وبنك الجزائر يبقى المصدر الأساسي للعملات الصعبة المعروضة في هذه السوق، ولتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2015) يمكن عرض الجدول التالي:

الجدول رقم (02-02) يبين تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2016)

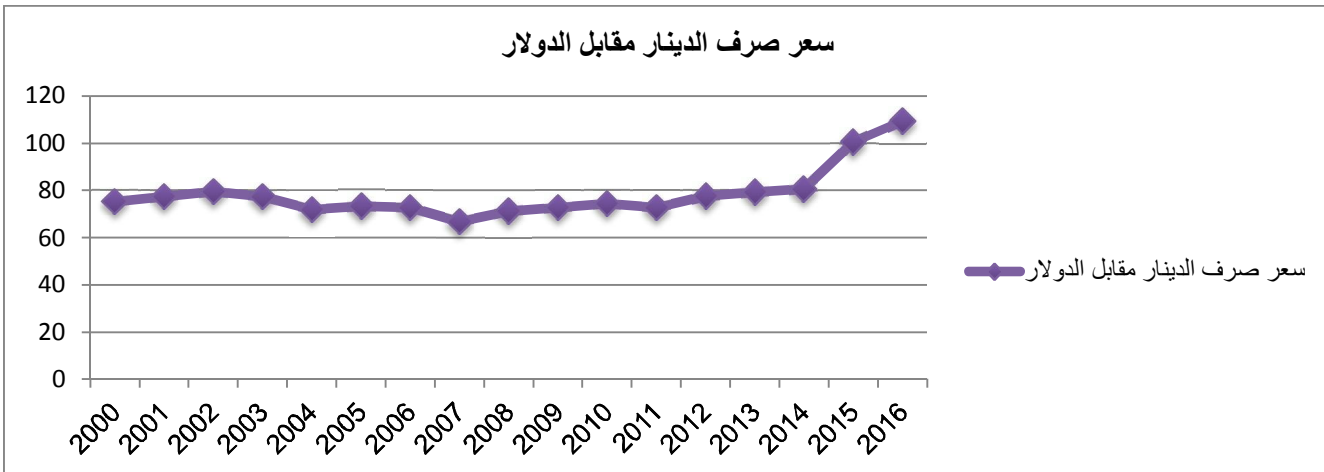
(سعر الصرف متوسط الفترة)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82	71.18
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر 2005، 2010، 2015.

بيانات 2016 من الموقع: [//www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.html](http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.html)

البيان رقم (01-02) يبين تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2016)



المصدر : من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول رقم (02-02)

من الجدول والبيان السابق يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر صرف الدينار يمكن

ذكرها في النقاط التالية:

1- في الفترة الممتدة (2000-2002) استمرت قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض بمعدلات مستقرة، حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار الواحد من 75.31 دج سنة 2000 إلى

79.68 دج سنة 2002، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 (انهيار برجيّ التجارة العالميّ) وضعف قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى.

2- في الفترة الممتدة (2003-2004) شهدت أسعار البترول تحسنا كبيرا، فانتقلت من 29.0 دولار للبرميل سنة 2003 إلى 38.7 دولار للبرميل سنة 2004، هذا ما أدى إلى زيادة حجم الصادرات البترولية الجزائرية و بالتالي ارتفع قيمة الدينار مقابل الدولار من 77.37 دج سنة 2003 وإلى 72.06 دج سنة 2004.

3- استمرت قيمة الدينار مقابل الدولار في الارتفاع في الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2007 من 3.36 دج إلى 66.82 دج بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية.

4- في سنة 2008 أثرت الأزمة المالية التي شهدها العالم على الدينار الجزائري حيث شهدت فيها أسواق النفط تقلبات حادة فقفزت أسعار النفط الخام من 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 لتصل 62.2 دولار للبرميل بحلول سنة 2009¹، وكبقي عملات العالم انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 66.82 دج سنة 2007 إلى 74.4 دج سنة 2010.

5- أدى تحسن قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو إلى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظم تعويم مدار مقابل الدولار مثل ما حدث للجزائر سنة 2009 و 2010 على التوالي، وهذا لأجل الحفاظ على ثبات أسعار صادراتها و وارداتها.

6- وفي الفترة (2010-2014) يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليورو، حيث أن الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر من حيث التصدير.

7- أما سنتي 2015 و 2016 سجل انخفاض كبير في قيمة الدينار مقابل الدولار من 80.56 دج سنة 2009 إلى 100.46 دج سنة 2015 لتصل إلى 109.47 دج سنة 2016 بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط حيث قدر سنة 2016 بـ 43 دولار للبرميل، والسبب الغير مباشر هو ثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة والتي أدت إلى انخفاض

¹ داود سعد الله، الأزمات النفطية و السياسة المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، دار هومة، الجزائر، 2013 ص 69.

كبير في أسعار النفط في السوق العالمية، وخاصة أسعار النفط الجزائري التي كانت تصدر النفط الخفيف الحلو المماثل في النوعية للنفط الصخري، وأيضاً سعي السلطة النقدية إلى تقليص الفارق بين سعر صرف الدينار في السوق الرسمية والسوق الموازية.

وفي الأخير يمكن القول أن تدهور قيمة الدينار الجزائري ظاهرة عرفت الجزائر منذ الثمانينات، وكانت نتيجة عوامل متراكمة يمكن ذكر أهمها في ما يلي¹:

1- سماح السلطات النقدية تراجع تدريجي في سعر الصرف عقب الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 كإجراء لمعالجة تداعيات انهيار أسعار النفط، حيث تراجع الدينار ما بين 1986 و1988 بمعدل 31 % مقابل سلة الربط، تلاه تراجع آخر ما بين عامي 1989 و1991.

2- التخفيض الرسمي الذي مس قيمة الدينار خلال عامي 1991 و1994 بضغط من صندوق النقد الدولي مقابل تقديمه للمساعدة المالية للجزائر، وقد كان الهدف من هذا التخفيض بحسب الصندوق هو تصحيح الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (التقييم المفرط للدينار) وتقليص الفرق بين السعر الرسمي والموازي الذي يزداد بشكل حاد.

3- التوجه إلى سياسة سعر الصرف الجديدة (التعويم المدار) منذ العام 1995 بهدف حماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط من خلال الحفاظ على استقرار قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي عبر تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف.

4- النمو المفرط للواردات في الجزائر حيث وصلت 58.33 مليار دولار عام 2014 وهذا ما يعتبر عائقاً أمام استقرار قيمة الدينار، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه المستوردات، والذي يؤدي إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف ما ينعكس في انخفاض قيمته.

¹ عبد الحميد مرغيت، تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، <http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2016/01/>، 27-04-2016، 23:30 مساءً.

5- استخدام السلطات الجزائرية لانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهذا في فترات انهيار أسعار النفط مثلما حصل مؤخرا.

مما سبق يمكن استنتاج أن سعر صرف الدينار رغم تعلقه الكبير بأسعار البترول لكنها لا تعد العامل الوحيد المؤثر في سعر صرف الدينار، فبحكم ارتباط الجزائر مع العالم الخارجي توجد عدة عوامل خارجية تؤثر في قيمة الدينار مثل الأزمة المالية، أزمة الأورو وأيضا توجد هناك عدة عوامل داخلية منها ارتفاع حصيلة الواردات بسبب ارتفاع الطلب عليها، وإتباع الجزائر خلال هذه الفترة سياسة اقتصادية توسعية من أجل برامجها التنموية.

المبحث الثاني: تحليل أثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2016)

قامت الجزائر بمحاولة تصحيح الاختلال الهيكلي الذي عصف بالاقتصاد الوطني، وذلك من أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات الخارجية، وإعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية، فكان لموضوع سعر صرف الدينار الجزائري وزن قوي في ذلك، بهدف تحقيق نتائج ايجابية على الكثير من المؤشرات الاقتصادية، وعلى رأسها تحسين وضعية ميزان المدفوعات و سنقوم بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب :

المطلب الأول: اثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري.

المطلب الثاني: اثر سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان رأس المال.

المطلب الثالث: اثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان الكلي.

المطلب الأول : اثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري.

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل اثر سعر صرف الدينار الجزائري على الميزان التجاري، باعتباره أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة الانعكاسات التي طرأت في نظام الصرف على بنود الميزان الجاري لميزان المدفوعات، وذلك من خلال تحليل وضعية البنود المكونة له (الصادرات، الواردات، والرصيد الكلي للميزان التجاري) خلال الفترة (2000-2016).

أولاً: تحليل سلوك سعر صرف الدينار الجزائري من خلال عناصر الميزان التجاري

إن الميزان التجاري يتكون من عنصرين مهمين هما الصادرات والواردات وعادة ما تكون هناك آثار تبادلية بين هذين العنصرين وسياسة سعر صرف الدينار الجزائري، فمن جهة تعتبر الصادرات السبب الرئيسي للتخفيض سعر صرف الدينار، مما ينتج عنه ارتفاع الطلب الخارجي على هذه الصادرات بسبب أن أسعارها التنافسية، ومن جهة أخرى تظهر الواردات مدى اعتماد الدولة على الخارج في تمويل احتياجاتها من السلع الأساسية، وبالتالي فإن تغير سعر صرف الدينار بالنسبة لعملة الشريك التجاري سيسبب اختلال في حجم الواردات والصادرات على حد سواء¹. والجدول التالي يبرز التأثيرات المتبادلة بين كل من مكونات الميزان التجاري وسعر صرف الدينار).

الجدول رقم (02-03): تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة (مليار دولار، دولار للبرميل، سعر الصرف متوسط الفترة)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات الإجمالية	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.38	54.74	60.59	78.56
صادرات محروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.194
صادرات خارج المحروقات	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67	0.74	1.13	0.98	1.395
واردات	-9.35	-9.48	-12.01	-12.32	-17.95	-19.57	-20.68	-26.35	-37.99
رصيد الميزان التجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.596
أسعار البترول (برميل/\$)	28.50	24.85	25.24	29.0	38.7	54.6	65.7	74.8	99.9
سعر صرف دج/دولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82	71.18
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الصادرات الإجمالية	45.18	57.09	72.88	71.736	64.377	59.996	34.56	28.883	
صادرات محروقات	44.415	56.121	71.661	70.583	63.816	58.462	33.081	27.102	
صادرات خارج المحروقات	0.771	0.969	1.227	1.153	1.051	1.667	1.485	1.78	
واردات	-37.402	-38.88	-44.94	-51.56	-54.99	-59.67	-52.649	-46.727	
رصيد الميزان التجاري	7.784	18.205	25.961	20.167	9.880	0.459	18.083-	-17.844	
أسعار البترول (برميل/\$)	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1	49	
سعر صرف دج/دولار	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	

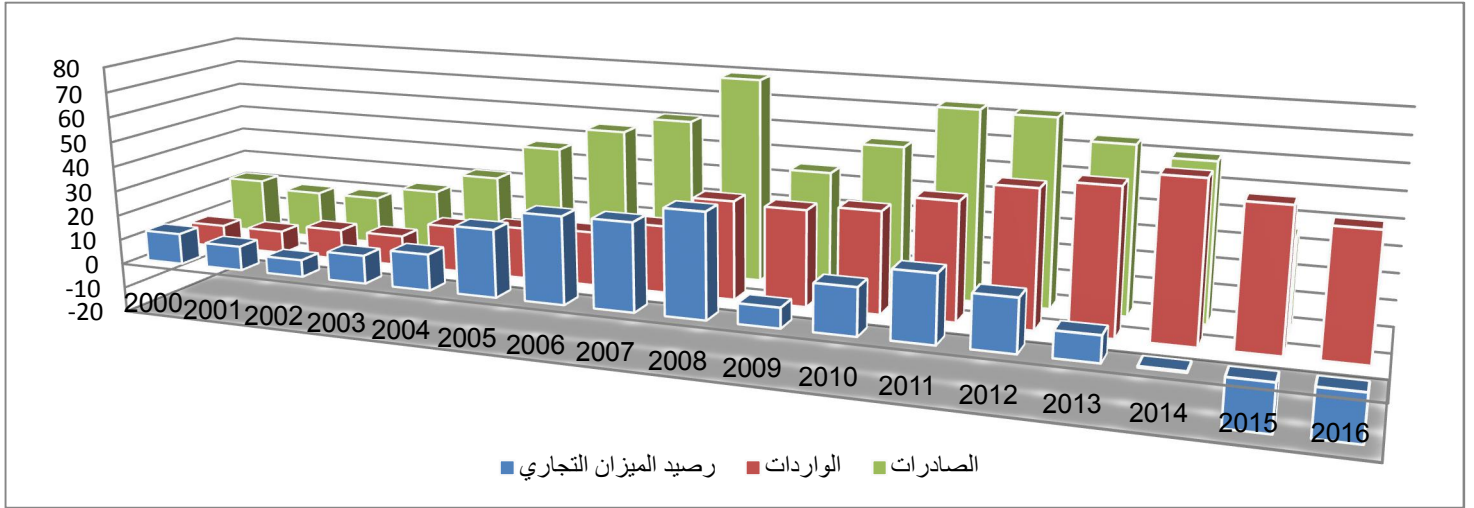
المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، بنك الجزائر، 2005، 2010، 2015.

بيانات 2016 من الموقع: <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/142/Balance-commerciale.htm>

[commerciale.htm](http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/142/Balance-commerciale.htm)

¹نادية بلورغي، مرجع سبق ذكره، ص 215.

البيان رقم (02-02): تطور حالة عناصر الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة(2000-2016)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول (03-02)

من خلال الجدول والبيان السابق يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على الصادرات والواردات الجزائرية في النقاط التالي:

أ: الصادرات: الملاحظ من الجدول ارتفاع كبير في قيمة الصادرات الإجمالية خلال الفترة الممتدة من (2000-2008)، حيث بلغت عام 2002 مقدار 18.71 مليار دولار، لتواصل ارتفاعها وتسجل 46.38 مليار دولار سنة 2005، لتصل عام 2008 قيمة 78.59 مليار دولار، وفي سنة 2009 عرفت انخفاضا كبيرا حيث قدرت بـ 45.18 مليار دولار بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط التي وصلت إلى 62.2 دولار للبرميل وتراجع قيمة الدينار مقابل الدولار بسبب الأزمة المالية على الاقتصاد الجزائري، لكن سرعان ما ارتفعت قيمة الصادرات إلى 57.09 مليار دولار سنة 2010 لتصل إلى 72.88 مليار دولار سنة 2011 نتيجة عودة أسعار النفط إلى الارتفاع حيث وصل سعر البرميل 112.9 دولار، فهناك علاقة طردية بين أسعار البترول وقيمة الصادرات الجزائرية، فضلا عن استمرار التذبذب في قيمة الصادرات خارج المحروقات، تارة تحقق زيادة وتارة تحقق انخفاض لكن عموما بقيت نسبة مساهمتها في الصادرات الإجمالية ضعيفة جدا ولا تتجاوز 4 %، لتعود الصادرات بعدها للانخفاض التدريجي والمستمر إلى غاية سنة 2016 وذلك بسبب الركود في قطاع المحروقات، وخاصة سنتي 2015 و2016 سجل انخفاض كبير في حصيلة الصادرات الجزائرية، وصل

إلى 34.56 مليار دولار سنة 2015 و 28.883 مليار دولار سنة 2016 بسبب تراجع أسعار البترول من 53.1 دولار سنة 2015 إلى 49 دولار والسبب بالدرجة الأولى راجع لمنافسة الغاز الصخري الأمريكي للنفط الجزائري، مع استقرار في الصادرات غير النفطية والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا حيث لا تتعدى 5% من الحصيلة الإجمالية للصادرات.

ب: الواردات: في الفترة 2000-2014 عرفت قيمة الواردات الإجمالية تطورا ملموسا، حيث بلغت أقصى قيمة لها في سنة 2014 بـ 59.670 مليار دولار، ويعود ذلك إلى ارتفاع العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط حيث مع بداية سنة 2000 قدر سعر البرميل بـ 28.50 دولار مع التزايد المستمر في أسعار البترول ليصل إلى أقصى قيمة له تقدر بـ 112.9 دولار للبرميل سنة 2011، فضلا عن انخفاض قيمة الدولار الأمريكي أمام عملات الدول الرئيسية التي تستورد منها الجزائر مما ترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار¹. وكذا الحاجة لزيادة الاستيراد من المواد الأولية و السلع الرأسمالية في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي الذي تنفذها الحكومة. لتعود للانخفاض من جديد سنتي 2015 و 2016 حيث قدرت سنة 2015 بـ 52.649 مليار دولار وسنة 2016 بـ 46.727 مليار دولار ويعود السبب في ذلك لانخفاض أسعار البترول الخام وانخفاض العائدات من العملة الصعبة حيث قدر سعر البرميل بـ 53.1 دولار سنة 2015 و 49 دولار سنة 2016 والتي أدت إلى تدهور قيمة الدينار مقابل الدولار ونقص احتياطي الصرف الأجنبي، وكذا نتيجته للقيود الأخيرة التي بدأ يفرضها البنك المركزي على عمليات الاستيراد وحظر استيراد قائمة من السلع بعد شح الموارد المالية إتباعا لسياسة التقشف، ونتيجة للفساد في بعض القنوات المالية للدولة والاعتمادات الوهمية التي تقوم بها بعض الشركات والأشخاص لتهريب العملة الصعبة للخارج والمضاربة في السوق السوداء دون دخول أي بضائع و سلع إلى السوق المحلي، قلّ عرض الواردات السلعية التي تشكل نسبة كبيرة من الطلب المحلي.

¹ أمين صيد مرجع سبق ذكره، ص 304.

أما فيما يتعلق بعلاقة سعر الصرف والواردات فالملاحظ من خلال البيانات أن هناك علاقة طردية بين الواردات وانخفاض قيمة سعر صرف الدينار.

الميزان التجاري: يمكن تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري من البيان السابق حيث يمكن إبراز أهم التغيرات التي طرأت على رصيد الميزان التجاري في النقاط التالية:

1- سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا طوال فترة (2000-2014) حيث حقق 21.65 مليار دولار لسنة 2000، مع انخفاض قليل للفائض سنة في سنة 2002 نتيجة انخفاض في الصادرات بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي حيث انخفضت أسعار البترول الخام، وتقلص الطلب على المنتجات البترولية مثل وقود النفاثات والديزل¹، ليصل هذا الفائض أعلى قيمة له سنة 2008 و قدرت بـ 40.596 و يرجع هذا الفائض أساسا للارتفاع الذي عرفته الصادرات والذي وصل الى 78.56 مليار دولار سنة 2008 عاكسة ارتفاع الطلب على واردات سلع التجهيز في إطار الإنعاش الاقتصادي، نتيجة ارتفاع أسعار البترول، و زيادة حصة إنتاج الجزائر في منظمة الاوبك.

2- في سنة 2009 انخفض هذا الفائض بالنسبة لسنوات الأخرى بسبب الأزمة المالية العالمية، لكنه عاد للارتفاع في الفترة 2010-2012 بشكل طفيف رغم ارتفاع أسعار البترول وانتعاش السوق البترولية العالمية، وهذا راجع للارتفاع الحاد في الواردات وبدء هذا الفائض بالتدهور تدريجيا خلال الفترة الممتدة من (2012-2014) إلى أن حقق أقل فائض سنة 2014 بقيمة 0.32 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات البترولية التي نشأت عن تدهور أسعار البترول في السوق العالمية.

1- أما سنتي 2015 و2016 عرف الميزان التجاري رصيда سالبا حيث سجل عجزا بقيمة: 18.083 مليار دولار سنة 2015 ليستمر العجز إلى سنة 2016 حيث سجل رصيда سالبا أيضا يقدر بـ: 17.844 مليار دولار، حيث تراجعت صادرات المحروقات ويرجع السبب في

¹. بوزيد بورنان، تغيرات أسعار الصرف و تأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة البليدة، الجزائر، 2014-2015، ص 199.

ذلك أساسا إلى تراجع أسعار البترول الخام بـ 53.1 دولار للبرميل سنة 2015 منتقلا بذلك إلى 49 مليار دولار للبرميل سنة 2016 في السوق الدولية، وثورة الغاز والنفط الصخريين في الولايات المتحدة خاصة الجزائر التي كانت تصدر النفط الخفيف الحلو المماثل في النوعية للنفط الصخري، مع استقرار في الصادرات خارج المحروقات والتي تعتبر قيمتها ضئيلة جدا وهذا ما جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها وزيادة الإصدار النقدي والاقتراض من الجهاز المصرفي لسد احتياجاتها.

2- ويتضح أيضا من خلال البيان بأن انخفاض قيمة الدينار الجزائري جاءت بالنتائج التالية على الواردات والصادرات:

-عدم استجابة الصادرات بسبب عدم مرونة الطلب على صادرات الجزائر من المحروقات وهذا ما نلاحظه طوال فترة الدراسة فرغم إتباع الجزائر سياسة التخفيض لقيمة العملة حسب نظرية المرونات لكن نلاحظ أن صادرات الجزائر النفطية وغير النفطية تتراجع عشوائيا، إذن فسياسة سعر صرف الدينار ليس لها أي تأثير على صادرات الجزائر بسبب هيكلها الريعي الذي يستجيب فقط لسوق البترولية، وأيضا نلاحظ ضعف شديد في صادرات الجزائر غير البترولية (بسبب أزمة الإنتاج) فهي شبه منعدمة.

-إن عملية التدهور التي عرفها الدينار الجزائري فشلت في تحقيق مبتغاها حيث أن قيمة الواردات لم تتراجع أي أن الطلب على الواردات الأجنبية لا يتمتع بمرونة تساهم في إنجاز هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات.

-التعامل في سوق النفط العالمي لا يتم سوى بالدولار الأمريكي ما يعني أن نسب عالية من إيراداتنا تأتي بالدولار الأمريكي في حين نتبع باليورو باعتبار أن معظم وارداتنا من دول الاتحاد الأوروبي، ويفعل أزمة اليورو تراجعت عائدات النفط بفعل انخفاض استهلاك الأوروبي للمحروقات جراء تعطل الجهاز الإنتاجي، ويفعل سياسة التقشف التي تعتمدها الدول الأوروبية، كما لجأ الأوروبيون لرفع أسعار المنتجات الموجهة للتصدير لتغطية تلك الخسائر،

مما رفع فاتورة استيراد الجزائر وهذا ما نلاحظه خلال الفترة 2010-2016. وبالتالي ستتأثر البرامج التنموية للجزائر وسياسة تخفيض الدينار ستزيد الطين بلة.

- وبالرغم من السعي إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تعرف نموا محسوسا نتيجة الهيكل الاقتصادي الجزائري وصعوبة اقتحامه الأسواق الخارجية. ولهذا بقيت حصيلة الصادرات متوقفة على أسعار البترول. فضلا عن إتباع الحكومة لسياسة مالية نقشفية وحذرة (تطبيقا لما تمليه سياسات خفض الإنفاق الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي).

وفي الأخير نستنتج أن أثر التخفيض معدوم على الصادرات الجزائرية ما دامت المحروقات تشكل معظم الصادرات وهذا ما يضع أكثر من علامة استفهام حول جدوى تطبيق سياسة (التخفيض) التي لم تعط ثمارها.

ثانيا: احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

يمكن القول أن احتياطي الصرف الأجنبي ما هو إلا مجموع التراكبات السنوية لأرصدة ميزان المدفوعات، وتعتبر فوائض الحساب الجاري المصدر الرئيسي لتراكم الاحتياطيات وبالأخص فائض الميزان التجاري، وذلك من خلال صادرات قطاع المحروقات.

- **مكونات احتياطي الصرف في الجزائر:** تتكون احتياطيات الجزائر من¹:

أ- **الذهب:** انخفضت قيمة الذهب من احتياطيات الجزائر منذ مدة طويلة قابلها سيطرة الدولار الأمريكي والعملات الأخرى، حيث بلغت احتياطيات الذهب في الجزائر سنة 2006 قيمة 1133825135.72 مليار دينار مقابل احتياطيات من العملات الأجنبية التي قدرت بقيمة 378920227466.21 مليار دينار لنفس السنة، ويرجع الانخفاض في استخدام الذهب كوحدة احتياطية إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة إلغاء دور الذهب في مركز النظام النقدي وسيطرة مكانة الدولار الأمريكي.

ب- **العملات الأجنبية:** منذ بداية تكوين الاحتياطيات في الجزائر والدولار الأمريكي هو المسيطر الأساسي في قيمة الاحتياطيات، حيث وصلت نسبة احتياطي الدولار 48 % سنة

¹ هدى بوحنيك، دور بنك الجزائر في تسير العمليات المالية المرتبطة بالخارج، مجلة الباحث، جامعة تبسة، الجزائر، ص 7.

2000 ونسبة 45 % سنة 2001 وما أكسب الدولار ميزة العملة الصعبة يستخدم من خلالها كأساس احتياطي هي مرونة تمويل العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية لأن تمويله يكون أكثر سهولة من تمويل العجز لدى الدول الأخرى على أساس أسعار الصرف السائدة، ومنذ بداية 2002 ظهر الأورو كعملة منافسة للدولار إذ سجلت الجزائر نسبة احتياطاتها من الدولار 42 % والملاحظ هو انخفاض هذه النسبة بنسبة 6.2% عن سنة 2001، وبلغ احتياطي الجزائر من الأورو 30 % من إجمالي الاحتياطيات ومثلت باقي العملات الأخرى نسبة 28 % وقدرت نسبة الين الياباني منها 12%، ويتم تحديد الأصول الاحتياطية في الجزائر بالطلب حيث يعمل بنك الجزائر على تحديد حجم الاحتياطيات التي يمكنه تكوينها وبعدها يقرر العملات التي يشكل منها هذه الاحتياطيات.

ولإبراز علاقة احتياطي الصرف الأجنبي بسعر صرف الدينار يمكن عرض الجدول التالي:
الجدول رقم (02-04): تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-

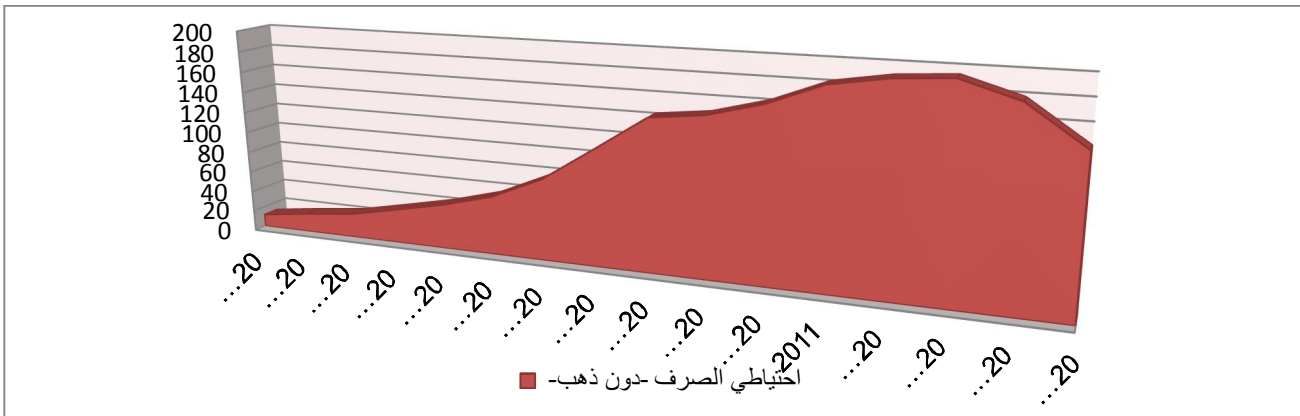
2015)

الوحدة مليار دولار، دولار للبرميل

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
احتياطي الصرف (دون ذهب)	11.9	17.96	23.11	32.94	43.11	56.18	77.78	110.1
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
احتياطي الصرف (دون ذهب)	143.1	148.9	162.2	182.2	190.6	194.0	178.9	144.13

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى النشرات الثلاثية لبنك الجزائر

البيان رقم (02-03) يبين تطور احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الجداول: (02-02) و (02-04)

من خلال الجدول والبيان يمكن ملاحظة أن هناك علاقة ترابطية بين أسعار البترول الخام وحجم الاحتياطات، وتغيرات سعر صرف الدينار ويمكن إبراز هذه العلاقة من خلال الملاحظات التالية:

(1) انتقلت احتياطات الصرف من 24.85 مليار دولار سنة 2000 إلى 99.97 مليار دولار سنة 2008، ليتوالى تشكل الاحتياطات لتصل إلى أعلى معدل لها ب 194.01 مليار دولار في سنة 2013 ، نتيجة انتعاش السوق البترولية بعد التعافي من الأزمة المالية العالمية.

(2) أصبحت احتياطات صرف الجزائر منذ بداية 2000 المصدر الرئيسي للإصدار النقدي، حيث تعتبر المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الجزائر، وبالتالي الارتفاع في احتياطي الصرف سيؤدي إلى زيادة المعروض النقدي الذي بدوره يرفع من معدلات التضخم وهذا ما يؤثر على قيمة الدينار الجزائري بالانخفاض وهذا ما نلاحظه طوال فترة الدراسة.

(3) ومن الملاحظ من الجدول والبيان أنه كلما انخفض الدولار، انخفضت القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف، وهذا ما يؤدي إلى تراجع القيمة الحقيقية للصادرات النفطية وزيادة قيمة الواردات، ومع اختلاف عملة الدفع والتحصيل في التجارة الخارجية للجزائر (المدفوعات بالأورو والمقبوضات بالدولار) يحدث تآكل في القيمة الحقيقية لاحتياطات الصرف الجزائرية، وهذا ما سيزيد من تدهور قيمة الدينار.

(4) ونلاحظ من الجدول أنه في سنة 2014 و 2015 حدث انخفاض في حجم الاحتياطي حيث انتقل من 194.01 مليار دولار سنة 2013 إلى 178.93 سنة 2014 ليصل إلى 144.13 سنة 2015 وهذا راجع لانخفاض سعر البترول من 109.55 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 100.71 دولار للبرميل في 2014 ثم ليصل إلى 53.1 دولار للبرميل سنة 2015 ، بسبب زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، بالإضافة إلى قرار السعودية بالإبقاء على حصتها باعتبارها أكبر مصدر للنفط في العالم، وتأثيرها

على قرار منظمة الأوبك الذي يمثل إنتاجها حوالي ثلثي إمدادات العالم من هذه المادة (30 مليون برميل يوميا) مما حدا بالإبقاء على نفس سقف الإنتاج.

5) إن توظيف أغلب احتياطات الجزائر في سندات الخزنة الأمريكية بمعدلات مردودية ضعيفة جدا لا ترقى لحجم المبالغ الموظفة، في ظل تدني معدلات الفائدة وارتفاع معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن مخاطر الصرف، هذا ما سيزيد من تآكل القيمة الحقيقية لاحتياطات البلد.

المطلب الثاني: اثر أسعار صرف الدينار على ميزان حساب رأس المال في الجزائر

إن المتتبع لحركة ميزان حساب رأس المال في الاقتصاد الجزائري يلاحظ أنه لا يوجد استثمارات غير مباشر لأنه في إحصائيات بنك الجزائر نجد الاستثمارات غير المباشر تساوي الصفر، أما في ما يخص الإعانات فهي لا تؤثر على سعر صرف الدينار لأنها مبالغ صغيرة، لذا سيتم التطرق في هذا المطلب إلى كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والقروض.

أولاً- تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نظم المشرع الجزائري حركة رؤوس الأموال من خلال النظام رقم 90-03 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 المتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاطات الاقتصادية وإعادة تحويلها إلى الخارج مع مداخيلها¹، حيث تتمثل أغلب تدفقات رؤوس الأموال الوافدة أو الخارجة من الجزائر في الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي مرّ بتطورات عديدة يمكن ذكرها في ما يلي:

أ- مراحل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر: يمكن تقسيم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مرحلتين هما²:

1. مرحلة ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (1990-2000): لقد تميزت هذه الفترة بتدفقات ذات مستويات ضعيفة ولم تتجاوز في مجملها نصف مليار دولار، وبغياب شبه

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة رقم 03، العدد رقم 45.

² سمير أبو الفتوح، دور القوانين و التشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015، ص ص 66-74

كامل في بعض الأوقات للاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من المزايا والحوافز التي أعطاها قانون الاستثمار 12-93 المؤرخ 1993 ويمكن التماس وجود أسباب كثيرة كانت عائقا لتدفق الاستثمار الأجنبي من بينها¹:

- ✓ الأوضاع السياسية والأمنية المتردية وغياب الاستقرار ولد تخوفا في نفوس المستثمرين خاصة وأن المتعاملين الأجانب يقومون بتقييم الوضعية الأمنية لأي دولة يريدون الاستثمار فيها وبالتالي صنفت الجزائر ضمن البلدان ذات الخطر المرتفع جدا.
- ✓ العوائق الاقتصادية والمالية والتي كانت سيئة من بينها ضعف البنية التحتية وتفاقم أزمة المديونية وتنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي والغش الضريبي والتهرب الجبائي، وأيضا تأخر إنشاء البورصة.
- ✓ الصعوبات القانونية والإدارية التي من بينها صعوبات في الخدمات الإدارية الموجهة لتلبية وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار وكذلك البيروقراطية وعدم كفاءة الإداريين.
- ✓ رفض التحكيم الدولي الذي يعطل العديد من مشاريع الشراكة ويضمن حماية المستثمر الأجنبي الذي يفضل التحكم الدولي للاستفادة من مزايا القوانين الأجنبية ؛
- ✓ مشكل التمويل وعجز القطاع المصرفي بسبب عدم فعالية المؤسسات البنكية وعدم تطورها وسيطرة القطاع العام.
- ✓ عدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول النامية أو المتقدمة لما لهذه المنظمة من شروط وإجراءات هي في صالح المستثمر الأجنبي.

2. مرحلة التحسن النسبي للاستثمارات المباشرة الأجنبية 2001-2015:

بعد استعداد الحكومة لخصوصية العديد من المؤسسات العمومية من خلال القانون 04-01 الصادر في 20 أوت 2001 ، بدأت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترى النور وتحسنت مستوياتها وهذا ما يبينه كل من الجدول والبيان التالي²:

¹ سمير ايت يحي، التحديات النقدية و نظام الصرف الملائم للجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، غير منشورة جامعة باتنة، الجزائر، 2014، 2013، ص ص 204.

² صالح مفتاح و فاطمة رحال، أثر تحرير حساب رأس المال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 1970-2012)، ملحق دولي بعنوان سياسات الانفتاح الاقتصادي و النمو بدول جنوب المتوسط ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، يومي 12/11 نوفمبر 2013، ص 14.

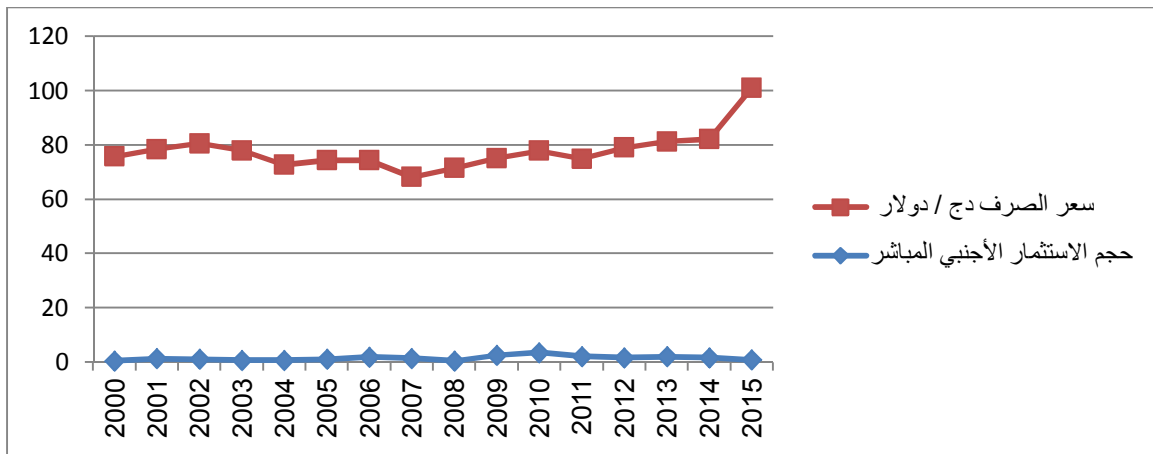
الجدول (02-05) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الدينار خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة (مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر	0.42	1.18	0.97	0.62	0.62	1.02	1.76	1.37
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم الاستثمار الأجنبي المباشر	2.33	2.55	3.48	2.04	1.541	1.961	1.534	0.691

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، بنك الجزائر 2005، 2010، 2015.

البيان (02-04): تطور حجم الاستثمار الأجنبي الوافد خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من اعداد الطالبة استنادا إلى الجدول رقم (02-05) و (02-02).

نلاحظ من الجدول و البيان السابق أن الاستثمار الأجنبي المباشر حقق أرقام ضعيفة جدا، لكنها في تحسن نسبي تميزت به الفترة من 2001 إلى 2015 مقارنة بفترة التسعينات التي كانت فيها حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة منخفضة جدا ويظهر ذلك من خلال الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي وإصدار قوانين مشجعة للاستثمار والقطاع الخاص، حيث ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر من 0.42 مليار دولار عام 2000 إلى 1.18 مليار دولار عام 2001، وهي السنة التي توافقت إصدار الأمر رقم 03/01 وما ينطوي عليه من حوافز ضريبية، لتسجل التدفقات الواردة سنة 2002 حوالي 0.97 مليار دولار وهذه التدفقات تحققت بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة اوراسكوم

المصرية بالإضافة إلى خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة "إسبات" الهندية¹، وفي سنة 2004 وصلت إلى 0.62 مليار دولار بفضل بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية. وهكذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2002، 2003، 2004 جاءت معظمها من الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية.

- شهدت سنة 2006 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2005 بتغير قيمته 0.74 مليار دولار أمريكي، وسجلت الجزائر سنة 2008 مبلغا معتبرا ومرتفعا مقارنة بسنة 2007 حيث بلغ ارتفاعا بنسبة %56,07، وهذا في وقت عرفت فيه وتيرة الاستثمارات العالمية تراجعا بفعل الأزمة المالية العالمية.

أما فيما يتعلق بسنة 2009 فقد سجلت ارتفاعا للتدفقات الواردة للجزائر حيث وصلت أعلى قيمة لها سنة 2009 بـ 2.55 مليار دولار بسبب التخفيضات الضريبية أما بالنسبة للسنوات 2010-2011، ورغم ما شهدته الساحة العربية من أحداث وتطورات فإن الإحصائيات تشير إلى ارتفاع حجم الاستثمار في الدول العربية والذي يتشكل من استثمارات محلية وأجنبية، وقد استحوذت 4 دول نفطية على هذه الاستثمارات وهي السعودية، الإمارات، قطر والجزائر بنسبة 63% من مجمل الاستثمارات الإجمالية في المنطقة لعام 2011 وذلك لتمويل خطط طموحة للتنمية، أما الفترة من (2012-2015) شهد الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاض بسبب أزمة اليورو*.

حيث بلغ أقصى انخفاض له سنة 2015 حيث قدر بـ 0.691 مليار دولار و يعود السبب الرئيس في ذلك الانخفاض الحاد في أسعار البترول.

أما فيما يخص العلاقة بين سعر صرف الدينار والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للجزائر فيمكن القول أنه:

¹ كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة من ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010-2011 ص 74.
* أغلب الاستثمارات الوافدة للجزائر تأتي من الاتحاد الأوروبي.

- ليس هناك علاقة مباشرة بين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وتغير سعر صرف الدينار الجزائري، حيث أن سعر صرف الدينار يتسم بالتقلب وهذا لا يساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم ذلك فنلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر والسبب الرئيسي لذلك هو انتعاش السوق البترولية وهذا ما يوضحه البيان خلال الفترة (2000-2015) فمعظم هذه الاستثمارات وجهت لقطاع المحروقات ، (تذبذب تدفق الاستثمار الأجنبي على حسب أسعار البترول).

لذا فيمكن القول أن هناك علاقة غير مباشرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر صرف الدينار من خلال أسعار المحروقات في السوق الدولية، حيث كلما ارتفعت أسعار المحروقات أدى ذلك إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال بسبب أنه القطاع الأكثر ربحية في الجزائر، وبالتالي يزداد حجم الصادرات البترولية وترتفع قيمة الدينار الجزائري ومن جهة أخرى يمكن القول أن إتباع الجزائر نظام التعويم المدار للدينار من خلال توصيات صندوق النقد الدولي قد ساعد ولو بصورة ضئيلة في رفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى إصلاحات والقوانين والتشريعات و التحفيزات التي تخص التجارة الخارجية عموما والاستثمار الأجنبي على وجه الخصوص.

وإضافة لما سبق يمكن إرجاع تحسن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر إلى¹:

✓ تحسن الوضع السياسي والأمني في البلاد .

✓ النتائج التي حققتها عمليات التصحيحات الهيكلية لدواليب الاقتصاد، مثل تحرير قطاع التجارة الخارجية

✓ سلسلة الإصلاحات التي أدخلت على المنظومة المالية والمصرفية، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدها مع العديد من الهيئات والمنظمات الدولية.

ونستنتج في الأخير أن تحسن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر كان سببه الرئيسي قطاع المحروقات، فهو يعتبر المساهم الأساسي في إنشاء القيمة المضافة وهذا ما يعمق اعتماد الجزائر على هذا المورد.

¹ صالح مفتاح وفاطمة رحال، مرجع سبق ذكره، ص 16.

ويمكن أن نستنتج أيضا أن التركيز على التحفيزات الجبائية ليس كافيا في حد ذاته لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، بل تكمله عوامل المحيط المؤسسي والاقتصادي وكذلك الظروف والأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية في أي بلد، وهو ما لم يجعل الجزائر تتجح في مجال الانفتاح المالي على العالم الخارجي، رغم التحسن النسبي في استقطاب الأموال الأجنبية التي تبقى بمستويات غير كافية.

ثانيا: انعكاس سعر صرف الدينار على الديون الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2016)

يمكن إظهار انعكاس سعر صرف الدينار الجزائري على الدين الخارجي من خلال معرفة تطور هذه الديون التي سيتم إدراجها في الجدول التالي:

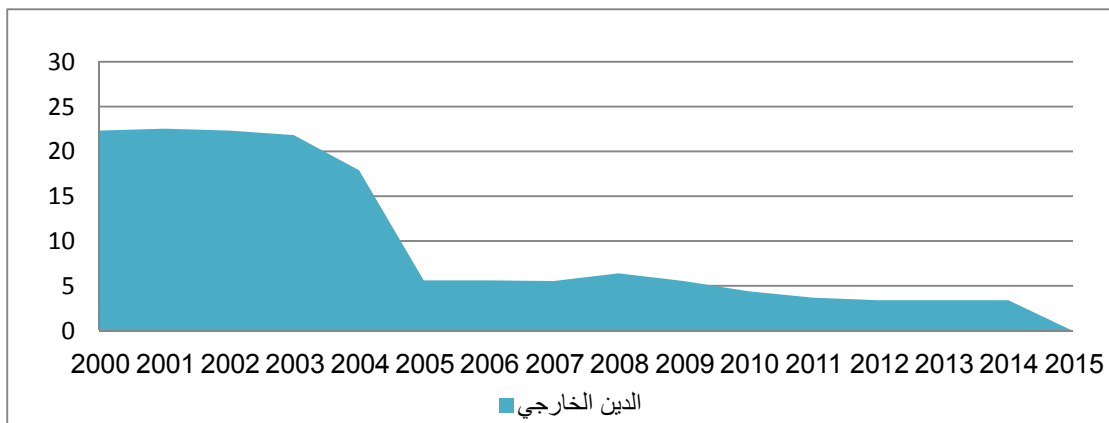
جدول رقم (02-06): تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الدين الخارجي	25.08	22.31	22.54	22.35	21.821	17.191	5.60	5.60
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الدين الخارجي	5.58	6.41	5.56	4.40	3.67	3.39	3.73	3.38

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، بنك الجزائر 2005، 2010، 2015.

البيان رقم (02-05): يبين تطور الدين الخارجي للجزائر خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول رقم (02-06)

نلاحظ من الجدول والبيان السابق مايلي:

انخفاض محسوس لمؤشر خدمة الدين، ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع المداخيل الناتجة عن الصادرات بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث وصلت الاحتياطات الرسمية إلى مستويات جد معتبرة كما يوضحه الجدول السابق، وعليه قامت الحكومة الجزائرية بتسديد مسبق لجزء هام من ديونها عبر نادي لندن باريس، إن التراجع المعتبر لقيمة المديونية الخارجية خلال الفترة يدل على إتباع الجزائر سياسة منتظمة وصارمة في تسديد أقساط الديون بعد إعادة جدولة ديونها، بالإضافة إلى إتباع سياسة الدفع المسبق لديونها خاصة في السنتين 2006 و2005 ويعود هذا الخيار إلى تمتع الجزائر باحتياطي كبير من العملة الأجنبية بسبب انتعاش السوق البترولية، حيث ارتفعت أسعار البترول الخام بحوالي 25 مليار دولار خلال الفترة 2000-2015 حيث بلغت أقصاها سنة 2011 بـ 112.9 دولار.

-وكانت الجزائر في هذه الفترة تقوم بعدة جهود لتنمية الاقتصادية لذا كان لزاما عليها تخفيض الدين الخارجي الذي يعتبر من أهم عوائق التنمية الاقتصادية، فانخفض الدين الخارجي للجزائر في هذه الفترة من 25.08، مليار دولار سنة 2000 إلى 3.38 مليار دولار سنة 2015 وكان لانخفاض المديونية تأثير على استقرار سعر الدينار خاصة في سنة 2005 و2006 لأن الديون لم تعد تشكل عبء على واضعي السياسات الاقتصادية في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى كان لتعويم الموجه أو المدار لدينار تأثير على تخفيض قيمة الدين الخارجي المقوم بالدولار خلال الفترة (2005-2014) وتحسين وضعية ميزان المدفوعات.

إن الاستقرار المالي الخارجي المُستعاد ابتداء من سنة 2001 ، قد سمح بإرساء وتطوير قدرة الوضعية المالية الخارجية للجزائر وبالتالي مقاومة الصدمات الخارجية مثل الصدمة الكبيرة لسنة 2009 ، وأيضا أزمة صرف الدينار لسنة 2015.

-ويمكن القول أن الدين الخارجي للجزائر لم يزد الطين بله عند انهيار سعر صرف الدينار (حيث تآكل احتياطي الصرف الأجنبي كان سببه أزمة صرف 2015، لكن في السنوات

السابقة وبخاصة سنة 2005 و2006 كان الدين الخارجي من بين أسباب تآكل احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر)

وفي هذا الصدد يمكن القول أن المديونية الخارجية بالجزائر تتأثر من ناحيتين¹:

1: باعتبار أن الجزائر بلد أحادي التصدير وأن تحصيل هذا الصادرات (صادرات المحروقات) يتم بالدولار على خلاف عملية تسديد الالتزامات التجارية- الواردات- والمالية والتي تحدد بعملات أجنبية أخرى تركز أساسا في الأورو، الجنيه الإسترليني... الخ وبالتالي فإن انخفاض سعر الدولار بالعملات الأجنبية ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات مما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية أو الواردات بصفة عامة، الأمر الذي يدفع البلد إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لسد الفجوة بين المقبوضات والمدفوعات.

2: انخفاض سعر الدولار بالنسبة للعملة الأجنبية الأخرى له أثر على الديون المحررة بعملات أجنبية، فيمكن القول أن التدهور الذي عرفته أسعار صرف الدولار في بعض سنوات السبعينات والثمانينات والتسعينات كان عاملا مساهما في زيادة المديونية الخارجية للجزائر، فحسب بنك الجزائر زادت المديونية الخارجية سنة 2002 ب 500 مليون دولار بسبب تدهور الدولار مقابل الأورو.

وفي الأخير نستنتج أن انخفاض سعر صرف الدينار أمام الدولار يؤدي إلى زيادة قيمة أعباء المديونية الخارجية للجزائر وهذا ما نلاحظه خلال الفترة 2002-2015 لأننا سنحتاج إلى عدد كبير من الدولارات لتسديد الديون الأوروبية، لذا قامت الجزائر بتحويل جزء من ديونها إلى استثمارات خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي للتخلص من هذا المشكل².

ثالثا: تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2000-2015)

عملت الجزائر من خلال الإصلاحات التي قامت بها ومجموعة القوانين والتشريعات التي أصدرتها في إطار تحرير حركة رؤوس الأموال إلى محاولة الرفع من حجم الاستثمارات الأجنبية

¹ مايا فتني، مرجع سبق ذكره، ص 244.

² أحسن ركي، التطورات في أسعار صرف الأورو و انعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة مقدمة لإستيفاء متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011-2012، ص 154.

المتدفقة إليها، خاصة في القطاعات خارج المحروقات، بغية رفع تنافسية اقتصادها والقضاء على عجز حساب رأس المال، ولمعرفة مدى تحقيق الجزائر لأهدافها، ولقد شهد كل من الدين الخارجي وحساب رأس المال تطور ملفتا خلال الفترة (2000-2016) وسيتم من خلال مايلي ملاحظة أهم التغيرات التي طرأت على كل منهما وتفسير علاقتهما بسعر صرف الدينار الجزائري.

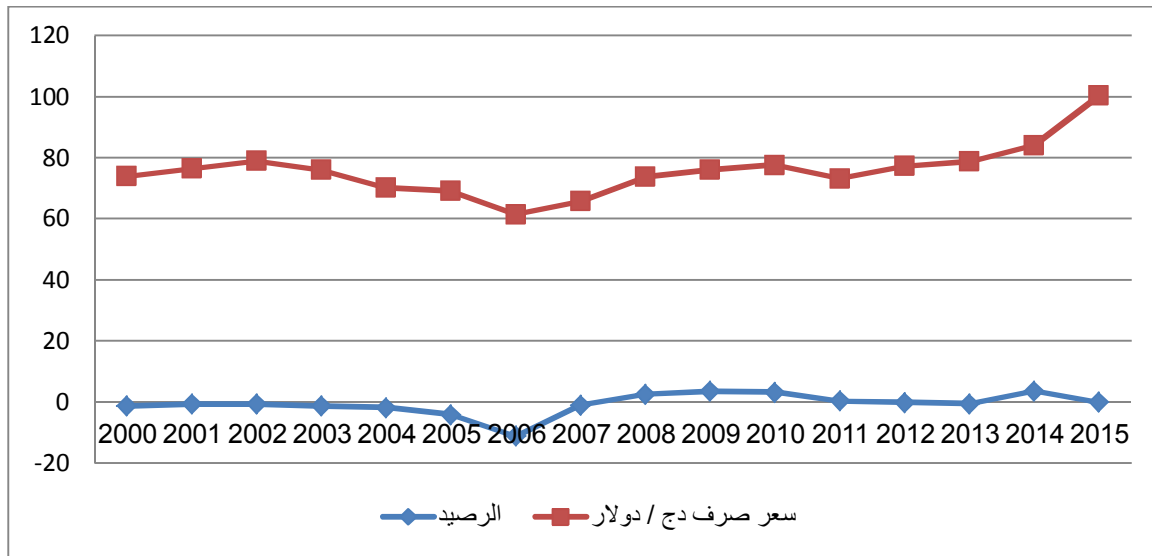
الجدول (02-07): تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2000-2016)

الوحدة:مليار دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الرصيد	-1.36	-0.78	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-1.05
سعر صرف دج /دولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الرصيد	2.54	3.45	3.18	0.36	-0.25	-0.61	3.55	-0.061
سعر صرف دج/دولار	71.18	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، بنك الجزائر 2005،2010،2015.

البيان رقم(02-06): تطور رصيد حساب رأس المال خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول: (02-07)

نلاحظ من الجدول، والبيان السابق أن:

- رصيد حساب رأس المال سجل عجزا مستمرا خلال الفترة 2000-2007 ويرجع ذلك إلى تدهور حساب رأس المال الصافي، والناجم أساسا عن سداد خدمة الدين التي كانت تمثل 70% من رؤوس الأموال الرسمية، بالإضافة إلى أن المكون الثاني لهذا الحساب متمثلا في

الاستثمارات المباشرة الأجنبية قد سجلت مستويات ضعيفة جدا خلال هذه الفترة كما تم إظهار ذلك سلفا، وهذا ما لا يساعد على زيادة الطلب على العملة الوطنية وبالتالي تبقى قيمتها متدهورة، الأمر الذي انعكس سلبا على استقرار الالتزامات المتعلقة أساسا بالمديونية الخارجية، ففي سنة 2002 سجل حساب رأس المال عجزا يقدر ب 0.71 مليار دولار حتى وإنه يبقى أقل ارتفاعا من ذلك المسجل في السنوات السابقة، إلا أن هذه الوضعية تعكس أساسا استقرار المدفوعات الخاصة بالمديونية الخارجية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية التي خصت أساسا قطاعي المحروقات والاتصالات (تسديد الدفعة الأولى من الرخصة الثانية GSM) التي تراجعت نوعا ما .

أما خلال الثلاث سنوات الأخيرة ارتفع العجز ليصل إلى 3.04 مليار دولار سنة 2004 مقابل 1.37 سنة 2003 مليار دولار سنة 2003 وذلك نتيجة لارتفاع القروض الصافية التي وصلت إلى 2.37 مليار دولار سنة 2004 مقابل 1.38 مليار دولار سنة 2003، ليصل العجز سنة 2005 إلى 1.94 مليار دولار.

-ولعل أكبر تدهور سجله حساب رأس المال كان سنة 2006 بعجز قدر ب 11.22 مليار دولار، وذلك نتيجة تسديد الجزائر لما يقارب 10.93 مليار دولار من مجموع 12.87 مليار من إجمالي الديون في شكل دفع مسبق¹، وهذا ما نتج عنه ارتفاع طفيف للدينار مقابل الدولار حيث انتقل من 73.36 دج سنة 2005 إلى 72.64 دج سنة 2006، وقد كان لهذا الانخفاض الشديد للديون الخارجية سنة 2006 أثر ايجابي على مستوى حساب رأس المال سنة 2007 حيث سجل عجزا قدر 1.05 مليار دولار، ليصبح بعد ذلك هذا الرصيد وللمرة الأولى في تاريخ الجزائر موجب وذلك منذ سنة 2008 بقيمة تقدر ب 2.54 مليار دولار ، والذي كان تحت أثر التحسن النسبي للاستثمارات المباشرة الأجنبية والتخلص بشكل نهائي من المديونية الخارجية من جهة أخرى.

¹سمير ايت يحي، مرجع سبق ذكره، ص60.

أما الفترة 2009-2012 استمر الرصيد الموجب لحساب رأس المال طوال الفترة ، لكن سنة 2013 سجل الحساب عجزا بقيمة 0.61 مليار دولار، بسبب تسديد الجزائر لديونها الخارجية لنادي لندن و نادي باريس¹. أما سنة 2014 فقد شهدت رصيذا موجبا قدر ب 3.55 مليار دولار، لكن سنة 2015 سجل الرصيد عجزا بقيمة 2.94 بسبب خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات وفوائد وأرباح من قبل المستثمرين الأجانب.

-ونستنتج في الأخير أنه رغم مساعي الجزائر في تحرير حساب رأس المال فان الجزائر لم تحقق رصيذا ايجابيا لحساب رأس المال إلا بسبب الاعتماد المتزايد على قطاع المحروقات وغياب مساهمة حقيقية وبارزة للصادرات خارج المحروقات، ويرجع ذلك لعدم نجاح أسلوب المرونات المتبع في تخفيض سعر الصرف في رفع صادرات الجزائر خارج المحروقات، ولضعف تكاملها مع الأسواق المالية الدولية نظرا لاستفادتها الضعيفة جدا مقارنة باقتصاديات أخرى ذات الدخل المتوسط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا الاستثمار الذي دائما ما يستهدف قطاع المحروقات.

المطلب الثالث: اثر سعر صرف الدينار على رصيد ميزان المدفوعات خلال

الفترة (2000-2016)

ان الهدف الأساسي من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال الصرف، هو تحسين وضعية عناصر ميزان المدفوعات بشكل عام ورصيد الميزان التجاري بشكل خاص، وهذا ما يدفعنا إلى تتبع التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات بغية التعرف إلى مدى تأثر هذا الأخير بتلك الإصلاحات.

❖ تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2015)

يمكن تحليل رصيد ميزان المدفوعات من خلال كل من الجدول رقم (02-08) الذي يوضح التطورات الحاصلة في رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2015 والبيان رقم (02-08) الذي يبين دور كل من الميزان التجاري ورصيد رأس المال في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات.

¹ www.aps.dz، مرجع سبق ذكره، ص2.

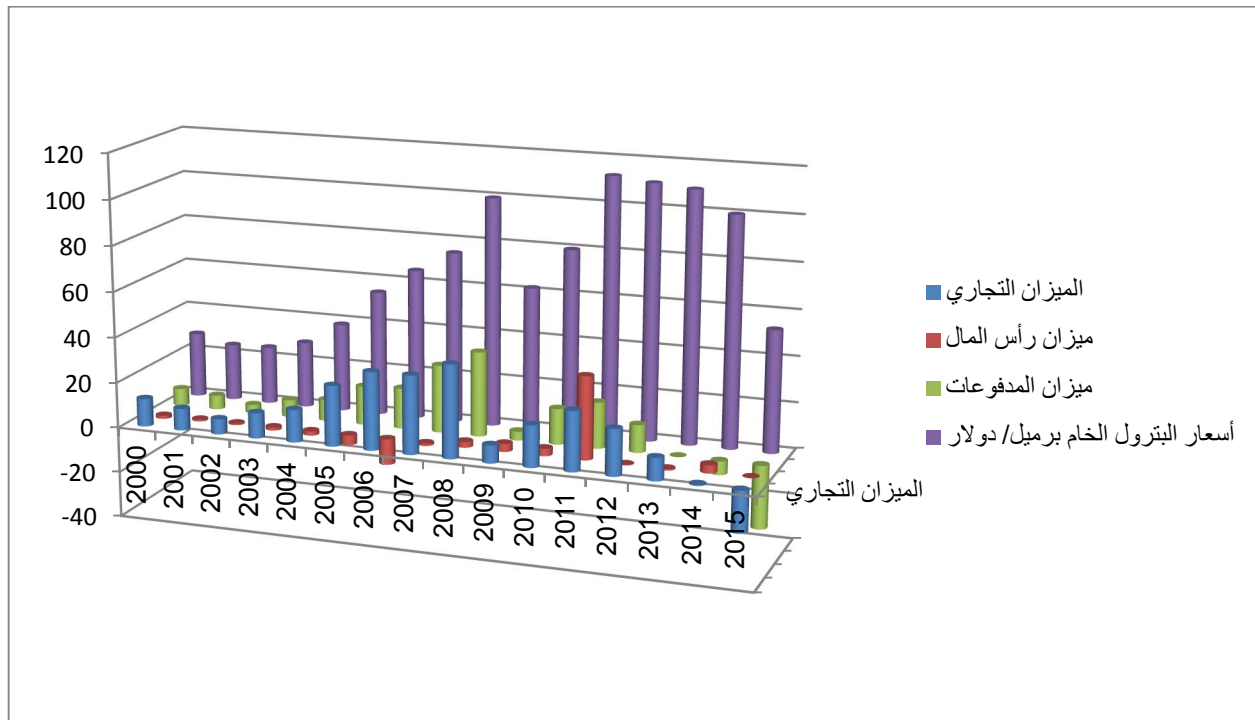
الجدول رقم (02-08) تطور بنود ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليار دولار، دولار للبرميل، سعر الصرف متوسط الفترة

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الميزان التجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24
ميزان رأس المال	-1.36	-0.78	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-1.05
ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55
سعر صرف دج/دولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82
أسعار البترول (برميل/دولار)	28.50	24.85	25.24	29.0	38.7	54.6	65.7	74.8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الميزان التجاري	40.596	7.784	18.205	25.961	20.167	9.880	0.459	18.083-
ميزان رأس المال	2.54	3.45	3.18	0.36	-0.25	-0.61	3.55	-0.061
ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.58	20.06	12.057	0.134	-5.881	-27.537
سعر صرف دج/دولار	71.18	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46
أسعار البترول (برميل/دولار)	99.9	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	53.1

المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، بنك الجزائر 2000، 2005، 2015.

البيان رقم (02-07): أعمدة بيانية توضح دور كل من رصيد الميزان التجاري ورصيد رأس المال في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2015)



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا إلى الجدول: (02-08).

نلاحظ من الجدول رقم (02-08) والبيان رقم (02-07) مايلي:

-تحسن في ميزان المدفوعات في السنوات الأولى من فترة الدراسة ذلك أن قانون النقد والقرض لا فريل 1994 فتح السوق الجزائرية للمتعاملين الجزائريين والأجانب ولعمليات التصدير والاستيراد، لأن التصدير أصبح اختيار استراتيجي للمؤسسات الجزائرية وذلك حتى تبقي على مفهوم الاستمرارية لأن السوق المحلي هو سوق ضيق، كما أدى قانون النقد والقرض إلى التنمية السريعة في عدة مجالات منها المواد الغذائية وقطع الغيار وغيرها كل هذا أدى إلى تحسن في ميزان المدفوعات¹، حيث سجل فائضا مقدرا ب 7.57 مليار دولار في سنة 2000 رغم استمرار العجز المسجل في ميزان العمليات الرأسمالية، وقد تجاوز الفائض قيمة 16.94 مليار دولار سنة 2005، رغم بغض التراجعات كسنة 2002 التي سجل بها الفائض 3.65 مليار دولار ويرجع الفضل في ذلك أساسا إلى تراكم الاحتياطات الأجنبية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، والى الفوائض التي سجلها الميزان التجاري في هاته السنوات، إن تراكم هذه الفوائض المالية للأسباب الوارد ذكرها، أدى إلى تحسين مؤشرات التوازن الخارجي كانخفاض معدل خدمة الدين وارتفاع نسبة التغطية للواردات ويعود الفضل إلى ارتفاع أسعار النفط . ليحقق ميزان المدفوعات بعد ذلك فائضا مستمرا إلى غاية سنة 2008، مع انخفاض كبير في هذا الفائض سنة 2009 مقدر ب 3.86 مليار دولار، نتيجة الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، ليعاود الفائض و يسجل ارتفاعا سنة 2012 ليصل إلى 12.057 مليار دولار، والفضل يرجع في التحقيق المستمر للفائض إلى انتعاش وضعية أسعار النفط واستقرار الوضع الاقتصادي والأمني، و في سنة 2013 سجل انخفاضا بلغ 0.134 مليار دولار، أما سنتي 2014 و2015 فقد سجل ميزان المدفوعات الجزائري رصيذا سالبا ويرجع السبب في ذلك إلى العجز الكبير الذي سجله الميزان التجاري بسبب انخفاض حصة الصادرات من المحروقات والتي تمثل 95% من حصة الصادرات الإجمالية بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط في السوق الدولية، خاصة أسعار النفط الجزائرية، حيث انخفض سعر

¹ مايا فتني، مرجع سبق ذكره، ص 233.

البرميل لسنة 2015 بـ 53.1 مليار دولار سنة مقارنة بالسنوات الماضية، والسبب الغير مباشر هو ثورة الغاز و النفط الصخريين في الولايات المتحدة.

ونلاحظ من الجدول والبيان أن درجة الارتباط بين أسعار النفط ورصيد ميزان المدفوعات جد معتبرة إذ يظهر من الجدول أن تطورهما متلازم في جل فترة الدراسة، أقوى من العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وذات الرصيد، حيث نجد أنه وبمجرد انخفاض أسعار البترول فإن الاقتصاد الجزائري يشهد عجزا في ميزان المدفوعات.

خلاصة

بالرغم من الإصلاحات في أنظمة الصرف التي قامت بها الدولة الجزائرية والتي تهدف إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، إلا أنه في السنوات الأخيرة من فترة الدراسة أدى إلى أثر معاكس لذلك المراد الوصول إليه (المنحنى J) ليسمح الانخفاض التصاعدي لأسعار الصرف فيما بعد إلى تجديد التوازن تدريجيا للميزان التجاري بتنشيط الصادرات وتنشيط الواردات، من خلال ارتفاع آلي لأسعار المنتجات المستوردة، نمو الفوائد الاسمية التي يستفيد منها المصدرين من خلال إيراداتهم.

إذ وجد الاقتصاد الجزائري وضعية أكثر حدة بعد التدهور في قيمة العملة خاصة السنتين الأخيرتين (2015-2016)، الذي يفترض زيادة المنتجات المعدة للتصدير، إلا أن الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز 7% في أحسن الأحوال من مجموع الصادرات، فقد زادت حدة الوضعية الاقتصادية والمالية للبلاد خاصة بعد تدهور قيمة الدينار في السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة، حيث سارع التضخم أكثر، وأصبح الخلق النقدي أكثر صعوبة للتحكم فيه، انخفاض الاستثمار الأجنبي، وتطور هروب رؤوس الأموال وظهور بوادر التفكير في عودة الجزائر إلى المديونية من جديد.

نستنتج أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر من أجل تحرير المبادلات وسعر الصرف لم يكن له تأثير على الصادرات خارج المحروقات فالسبب في الحقيقة يعود لانخفاض وارتفاع أسعار النفط .

سعت هذه الدراسة في هدفها الأول إلى معرفة مدى فاعلية سياسة سعر الصرف في تصحيح الاختلال الاقتصادي لميزان المدفوعات بشكل عام والاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص. كما حاولت في هدفها الثاني تقييم إدارة الصرف الأجنبي في المراحل المختلفة التي مر بها الاقتصاد الجزائري، فبعد أن كان مربوطا بالفرنك الفرنسي أصبح تحديد قيمته بعد 1974 على أساس سلة عملات، وجاء بعد إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبة، وصولا به إلى التعويم المدار سنة 1996، و كان الهدف من ذلك تقريب الدينار من قيمته الحقيقية و تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق تقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وقد تجسدت أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الذي أعطى استقلالية أكبر لبنك الجزائر فأصبح يقوم بعدة عمليات هدفها تدعيم العملة الوطنية وضمان استقرارها بهدف التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات، وفي هذا السياق تم طرح إشكالية البحث التي تمحورت عن كشف انعكاس سياسة صرف الدينار على ميزان المدفوعات، ومكنتنا هذه الدراسة من الإجابة على الأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات المتبناة والوصول إلى مجموعة من النتائج، سنأتي على ذكرها في ما يأتي:

1- اختبار الفرضيات: لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات وخلصنا منها إلى مايلي:

الفرضية الأولى: ورد فيها أن سعر الصرف هو عبارة عن قيمة العملة الوطنية مقابل عملة أخرى أجنبية، وهي فرضية صحيحة حيث يمثل سعر الصرف نسبة تبادل العملة الوطنية بالعملة الأجنبية، تعتبر هذه الفرضية صحيحة، وقد ورد فيها أن ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي سنوي يتولى تسجيل وتقييم مختلف العمليات الدولية، وأن هناك علاقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف وهي أنه يتم تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق سياسة تخفيض العملة والرقابة عليها حيث يعتبر سعر الصرف أداة فعالة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

الفرضية الثانية: توجد علاقة بين سعر صرف الدينار وميزان المدفوعات بحيث تستجيب الصادرات الوطنية عند انخفاض سعر صرف الدينار بالإيجاب، ويجعل الإقبال على الواردات ضعيف بسبب ارتفاع أسعارها بالنسبة لأسعار الوطن، وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري، وتوفير مناخ استثماري جيد لرؤوس الأموال الوافدة من الخارج بسبب انخفاض تكاليف الاستثمار وبالتالي تحقيق فائض في ميزان المدفوعات. يمكن القول أن هذه الفرضية خاطئة ففي أغلب الأحيان وخاصة حالة الجزائر وفي حالة البلدان أحادية مادة التصدير لا تستجيب الصادرات والواردات لانخفاض أسعار الصرف بسبب عدم مرونتها، وهذا ما يؤثر سلبا على توازن ميزان المدفوعات .

2- أبرز النتائج:

من خلال البحث و التحليل توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ✓ -يعتبر سعر الصرف أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الفاعلة في الاقتصاد، وترتبط تغيرات سعر الصرف ارتباطا وثيقا مع السياسات الاقتصادية الأخرى للدولة والمتمثلة في السياسة النقدية، السياسة المالية، والسياسة التجارية، وذلك نظرا لتأثيره الكبير في سياسات رفع القدرة التنافسية وسياسات إدارة الطلب.
- ✓ -يشكل ضعف التنافسية أحد أهم الأسباب الحقيقية لتفاقم عجز ميزان المدفوعات الجزائري الجزائري، والذي مرده أساسا إلى وجود اختلال هيكلي في بنية الاقتصاد الإنتاجية، وليس فقط اختلال مستوى سعر صرف الدينار الرسمي عن مستواه الحقيقي التوازني.
- ✓ -إن إصلاح هيكل الصادرات وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي سيكون أكثر تأثيرا على الصادرات الجزائرية من تخفيض سعر الصرف ذاته، وإن كان ذلك لا يعني عدم إعطاء قيمة النقد الوطني معدله الحقيقي.

✓ -إن الانفتاح التجاري والتحرير الكامل لصرف الدينار ليس مجرد مطالبة بسيطة من صندوق النقد الدولي بالسماح بهبوب نسيم، لكنه "تسونامي" حقيقي سيجرف الاقتصاد الجزائري الهش الذي هو في مرحلة البناء، في حال مالم تلعب الدولة دورها المنوط في تدعيم الصناعات الوطنية.

✓ أن المصادر الرئيسية للصدمات الخارجية غير المواتية للاقتصاد الجزائري والمنعكسة على ميزان المدفوعات، تتمثل في التغيرات الحاصلة في كل من إيرادات النفط وفرق الإنتاجية بين الجزائر وشركائها التجاريين.

✓ -إن الاعتماد على السياسة النقدية وسعر الصرف في معالجة الاختلال الخارجي، الناتج عن اختلال هيكله، يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة وسوء توزيع الدخل.

✓ يتمثل الخلل الحقيقي في تجربة التصحيح الهيكلي في الجزائر، أنها استطاعت أن تحقق الاستقرار لكنها لم تحقق التنمية المنشودة، التي تضمن النمو الحقيقي المتزايد و التوازن المستديم لميزان المدفوعات، بالإضافة إلى الكفاءة في استغلال الثروة و توزيعها.

✓ -أثبتت الدراسة أن أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري تكبح إقامة ديناميكية اقتصادية حقيقية، فنمو هذا القطاع كان له آثار سلبية على باقي القطاعات الأخرى للاقتصاد. بحيث سجل انخفاض في الصادرات غير النفطية وتزايد في نسب البطالة بعد كل ارتفاع في أسعار النفط العالمية.

3- أبرز التوصيات:

بعد تقديمنا لتطور سياسة الصرف للدينار الجزائري وتأثيرها على عناصر ميزان المدفوعات جعلنا نقوم بتقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

- اقتراح قانون مالية تكميلي يوصف بالتقشف في الإنفاق الحكومي خارج "المخطط الخماسي" والضغط على الواردات مع المحافظة على مداخيل العائلات ووضع الجباية دون الاستخدام الواسع لاحتياطات الصرف وصندوق ضبط الإيرادات
 - تنويع الاقتصاد وفك الارتباط الحالي بسعر المحروقات، ووضع استراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والواردات، بالتحويل من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية.
 - تحسين القدرة الشرائية للعائلات من خلال التحكم في أسعار المواد واسعة الاستهلاك.
 - تقليص أو إلغاء سياسة الدعم على المواد الاستهلاكية.
 - إقامة نظام وطني للحكومة الاقتصادية من شأنه متابعة الاستثمار ووصف الحلول الذكية لتحقيق معدلات نمو مرتفعة
 - تخفيض رواتب موظفي الرئاسة وأعضاء الحكومة من أجل تناسق اقتصادي أكثر.
 - تسيير حذر لاحتياطات الصرف بالعملة الصعبة بالخارج.
 - التسيير الصارم والعقلاني لاحتياطات الصرف الأجنبي.
 - تنسيق سياسة سعر الصرف مع السياسات الاقتصادية الأخرى.
 - إعادة النظر في دور الدولة في الاقتصاد و ذلك بوضع استراتيجية تنموية جديدة تحقق التراكم الرأسمالي المتنامي عبر دعم الصناعة الوطنية التحويلية بشقيها العام والخاص.
- 4-آفاق الدراسة:**

وفي الختام فإن هذه الدراسة ماهي إلا فاتحة ومقدمة لمن يهيمه البحث في هذا الموضوع، لذا نقترح بعض الإشكاليات التي نراها جديرة أن تكون لمواضيع وأبحاث أخرى وذلك حسب الآتي:

كيف تساهم احتياطات الصرف الأجنبي في تحقيق الاستقرار النقدي؟

كيف تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير هيكل التجارة الخارجية لدول المضيفة؟

كيف تؤثر التطورات في أسعار صرف الأورو على ميزان المدفوعات؟

قائمة الكتب

أولا: قائمة الكتب باللغة العربية

- 1- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر والتوزيع، لبنان، 2015.
- 2- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ج2، الجزائر.
- 3- الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي و البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
- 4- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.
- 5- خليل أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.
- 6- داود سعد الله، الأزمات النفطية و السياسة المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، دار هومة، الجزائر، 2013.
- 7- زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي والعلاقات الإقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2004.
- 8- سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، الدار المصرية، القاهرة، مصر، 1991.
- 9- سمير أبو الفتوح، دور القوانين و التشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015.
- 10- شاكور القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- 11- عبد الحسين جليل الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011.

- 12- عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2016.
- 13- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- 14- علي سعد محمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2011.
- 15- فتح حسن فليح ، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوارق، الأردن، 2001.
- 16- كريم جودي، السياسات النقدية في الدول العربية، إصدارات معهد صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2000.
- 17- مايا فنتي، العولمة المالية واثرها على نظام الصرف، دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
- 18- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2000
- 19- نواز عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2007.
- ثانيا: قائمة الكتب باللغة الفرنسية

- 1- Ahmed henni، Economie de l'algérie Indépendante، ENAG، algérie، 1991.
- 2- HOCIENEbenissad، ajustement et experiences structurels، alger edition alain، alger، 1993.

ثالثا: قائمة المذكرات:

- 1- أحسن ركي، التطورات في أسعار صرف الأورو و انعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة مقدمة لإستيفاء متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011-2012.

- 2- بوعلام مولاي، سياسة سعر الصرف في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- 3- بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار اصراف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، بدون سنة نشر.
- 4- بوزيد بورنان، تغيرات أسعار الصرف و تأثيرها على الاحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999-2014)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة البليدة، الجزائر، 2014-2015.
- 5- حنان لعروق، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي-دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، 2004-2005.
- 6- سمير ايت يحي، التحديات النقدية و نظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، غير منشورة جامعة باتنة، الجزائر 2014-2015.
- 7- علي بوعبد الله ، أثر الأسواق المالية الناشئة على إستقرار أسعار الصرف في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

- 8-مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نمذجة اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر.
- 9-محمد أمين بربري، سياسة التحرير التدريجي لدينار و انعكاساته على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2004-2005.
- 10- نعمان سعيدي، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و نقود، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 1998.
- 11-نادية بولوري، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
- 12-كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة مقدمة من ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، غير منشورة، جامعة تلمسان.

قائمة الملتقيات و المؤتمرات

1- محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري و إشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية الواقع و التحديات، جامعة الشلف، 2004،.

2 - زهير بن دعاس و شافية كتاف، سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي و مخاطر تفشي الضغوط التضخمية (حالة الجزائر) 2001-2014، مؤتمر دولي أيام 12، 11 مارس 2015، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

3- صالح مفتاح و فاطمة رحال، أثر تحرير حساب رأس المال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 1970-2012)، ملتقى دولي بعنوان سياسات الانفتاح الاقتصادي والنمو بدول جنوب المتوسط ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، يومي 11/12 نوفمبر 2013

4- محمد بريري أمين، البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري، ملتقى دولي بعنوان أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة بومرداس، 20-02-2006.

قائمة التقارير والمدخلات

1- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1996.

قائمة المجلات والدراسات

1- لخضر عزي، السوق الموازية و تدهور الدينار الجزائري، مجلة العلوم الانسانية العدد 14، 2004.

2- هدى بوحنيك، دور بنك الجزائر في تسيير العمليات المالية المرتبطة بالخارج، مجلة الباحث، جامعة تبسة، الجزائر.

3- عبد الحميد مرغيت، تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر

القوانين:

1- القانون 11-64 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 1964/04/10

2- التنظيم 08-95 المؤرخ في ديسمبر 1995، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 5، السنة 33، 1996/01/21.

المواقع الالكترونية

[//www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz)

www.bank_of_algeria.dz.

www.aps.dz .

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الملحق
	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة خلال الفترة (2007-1996)	01
	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة خلال الفترة (2010-2006)	02
	سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملة الصعبة خلال الفترة (2015-2010)	03
	الدين الخارجي خلال الفترة (2006-2000)	04
	الدين الخارجي خلال الفترة (2010-2004)	05
	الدين الخارجي خلال الفترة (2015-2010)	06
	ميزان المدفوعات خلال الفترة (2006-2001)	08
	ميزان الدفعوات خلال الفترة (2010-2004)	09
	ميزان المدفوعات خلال الفترة (2015-2010)	

ملخص الدراسة

يعتبر سعر الصرف أكثر المتغيرات الاقتصادية أهمية، وهو القاعدة الأساسية لبرامج الإصلاح الهيكلي. وتدعم هذه البرامج مؤسسة النقد الدولية لتطبيقها في البلدان النامية. والهدف من هذه البرامج هو تحديد سعر الصرف الأمثل الذي يسمح بالتوازن المستمر في ميزان المدفوعات. وقد أثبتت التجارب أن الكثير من البلدان النامية التي تعاني من عدم توازن ميزان المدفوعات نفذت هذه البرامج. والجزائر باعتبارها إحدى هذه البلدان، عانى اقتصادها من اختلال الاقتصاد الكلي نتيجة لانخفاض أسعار النفط في الثمانينات. وبالتالي، فقد أعلنت الحكومة الجزائرية عن إصلاحات كبيرة في المجالات الداخلية والخارجية. وفي هذا الصدد، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر سعر الصرف لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات في الجزائر خاصة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية وما إلى ذلك. وتتكون هذه الدراسة من فصلين، أولها، سياسة سعر الصرف ودلالاتها الاقتصادية. و ميزان المدفوعات وحالته الاقتصادية، وأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات. يتحدث الفصل الأخير عن أنظمة سعر الصرف في الجزائر خاصة خلال فترة الإصلاح الهيكلي ثم بتحليل تأثير تحرير أسعار صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات وعلى التوازن الاقتصادي الكلي خلال الفترة (2000 - 2016). الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، تخفيض العملة.

abstract

Exchange rate considers as the most important economic variable which is the main base for structural reform programs. These programs are supported by international monetary institution to be applying in the developing countries.

The aim from these programs is to determine the optimal exchange rate which allows achieving sustained equilibrium in the balance of payment. The experiments have proved that a lot of developing countries which are suffering from the balance of payments disequilibrium have executed these programs.

Algeria as the one of these countries, its economy suffered from macroeconomics disequilibrium resulted from the oil price decrease in 1980s. therefore, the Algerian government has stated with a big reforms in internal and external fields. In this respect, the study aimed to know the exchange rate effect to achieve the balance of payment equilibrium in Algeria especially during the period of economic reforms and so on.

This study consists of two chapters, the first one, discuss the Exchange rate policy and its economic significances. and discuss the balance of payments and its economic situation, and the effect of exchange rate on the balance of payments.

The second chapter discuss the stages of Algerian. In the context, this last chapter discusses the exchange rate regimes in Algeria especially during the structural reform period, then we will move to analysis and measure the effect of Algerian Dinar exchange rate liberalization on the balance of payment and macroeconomic equilibrium during the period from 2000 till 2016.

Keywords: exchange rate, balance of payments. dévaluation.

